جهـــاز التخطيـــط والإحصـــاء
Planning and Statistics Authority
State of Qatar • دولـــة قطـــر

التقرير الختامي

ورشـــة العمـــل الإقليميـــة حول الدور المتغيـــر للإحصـــاءات الرسميـــة في دولـة قطـر: لمـاذا ثقافة البيانـات مهمة

22-21 سبتمبر 2022

تقديـــم

د. صالح بن محمد النابت
رئيس جهاز التخطيط والإحصاء

يسعدني أن أُطلع القراء الأعزاء على التقرير الختامي لورشة العمل الإقليمية حول "الدور المتغير للإحصاءات الرسمية في دولة قطر: لماذا ثقافة البيانات مهمة"، التي تم عقدها في الدوحة في الفترة من 21 إلى 22 سبتمبر 2022. وتسلط ورشة العمل الضوء على الجوانب المتعددة للإحصاءات الرسمية في دولة قطر، وعلى التطورات في مجال المسؤولية عن البيانات الناتج عن الاستخدام المكثف للأجهزة الإلكترونية.

وتعتبر الإحصاءات الرسمية الصادرة عن جهاز التخطيط والإحصاء بالمصدر الرسمي الموثوق للبيانات الإحصائية التي تعتمد عليها الحكومة والقطاع الخاص ومراكز البحوث والجامعات ومنظمات المجتمع المدني لاتخاذ قرارات مستنيرة وقائمة على الأدلة. ويتم جمع هذه البيانات من مصادر عديدة ومتنوعة، مثل المسوح الأسرية والتجارية، والتعدادات السكانية والاقتصادية، بالإضافة إلى السجلات الإدارية، حيث يشكل كل ذلك المصدر الرئيسي لقاعدة البيانات ومنصة البيانات الذي يقوم الجهاز ببنائها من أجل توفير جداول ومخططات ورسوم بيانية إحصائية للمستخدمين؛ وإنتاج مؤشرات كمية تتعلق بسياسات الهيكل الاقتصادي والبيئي للمجتمع القطري، والحماية الاجتماعية، وعلى رأسها مؤشرات خطة التنمية المستدامة 2030.

وتقدم الإحصاءات الرسمية صورة دقيقة للتقدم الذي أحرزته الدولة في تنفيذ استراتيجيات وسياسات التنمية،

وفي مقدمتها استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة (2023-2027) التي يقوم الجهاز بإعدادها. وتساهم البيانات في اتخاذ القرارات ومراقبة مدى تقدمها، مع الحفاظ على سرية البيانات الشخصية، وحماية الخصوصية، وبناء شراكات مع مزودي البيانات، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات تجارية وغيرها، في ضوء التزام الجهاز بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية المعتمدة. من قبل اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة.

وقد أدى الطلب المتزايد على البيانات والإحصاءات التفصيلية والمفصلة من قبل المستخدمين الوطنيين والدوليين إلى نشوء تحديات جديدة أمام منتجي البيانات في ضوء التطورات التكنولوجية الرقمية، والتي بدورها أدت إلى توليد كميات كبيرة من البيانات التي يمكن استخدامها وتوظيفها في اتخاذ قرارات سليمة، وإعداد دراسات خاصة بالسوق والاستثمار.

في ضوء هذه التطورات، ظهر نظام بيانات جديد قادر على سد الثغرات في البيانات الرسمية إذا ما تمت إدارتها بشكل جيد واستخدامها بشكل رصين، لا سيما فيما يتعلق باستراتيجيات التنمية الوطنية وخطة التنمية المستدامة 2030، مما دفع اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والخمسين إلى فحص هذا النظام، ومطالبة الأجهزة الإحصائية الرسمية بتوسيع مسؤوليتها لتشمل الإشراف على البيانات الوطنية، مع أخذ حوكمة جديدة ومتقدمة في الاعتبار. وتعتبر البيانات "الطاقة الجديدة" التي تقود عملية التنمية الوطنية، خاصة فيما يتعلق ببناء رؤية استراتيجية ودور جديد في إدارة البيانات.

من هذا المنطلق، قام جهاز التخطيط والإحصاء بتنظيم ورشة العمل الإقليمية هذه استجابة للتطورات السريعة، ولتسليط الضوء على قضية البيانات ومسؤوليتها بالنظر إلى التحول الرقمي الذي يشهده الاقتصاد القطري.

في الختام، كانت ورشة العمل المذكورة متميزة بكل المقاييس لما قدمته من عروض قيّمة شكلت ترجمة للتطورات الناشئة في عالم البيانات وإدارتها. كما شهدت حضورًا لافتًا لحوالي 150 مشاركًا من مختلف الوزارات والجهات الحكومية، وشراكة فعالة مع معهد قطر لبحوث الحوسبة (QCRI) التابع لجامعة حمد بن خليفة، وقطر الخيرية، والإسكوا، فضلًا عن مساهمات العديد من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات العربية والإسلامية، ومشاركة عدد من الدول العربية، مثل الأردن وفلسطين والسودان والسعودية، في هذه الورشة.

وقد تمخضت الورشة عن العديد من التوصيات المهمة، والتي أصبحت متاحة الآن على موقع جهاز التخطيط والإحصاء الإلكتروني، وأهمها "دعوة الجهاز لوضع استراتيجية وطنية للبيانات والإشراف عليها، مع تفعيل الحوكمة المناسبة لها".

شكر وتقدير

لم نكن لنتمكن من تنفيذ ورشة العمل الإقليمية هذه لولا تشجيع وإسهامات الكثيرين. في البداية، نتقدم بشكر خاص لكل من سعادة الدكتور صالح بن محمد النابت، رئيس جهاز التخطيط والإحصاء، والسيد/ محمد عبد العزيز محمد النعيمي، مساعد الرئيس، لما قدماه من رؤية وتوجيهات ودعم ومساهمات قيمة لورشة العمل هذه. كما نتوجه بشكر خاص إلى السيد/ ستيفان شوينفيست، مدير شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، لمخاطبة الجمهور، والمساهمة في إنجاح الورشة بشكل كبير.

وإننا كذلك ممتنون جدًا للتعاون الوثيق مع الجهات المشاركة في تنظيم الورشة: معهد قطر لبحوث الحوسبة (QCRI)، ونخص بالذكر الدكتور محمد عمران. وإدارة الإحصاءات الاقتصادية والبيئية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ونخص بالذكر الدكتورة وفاء أبو الحُسن. وقطر الخيرية، ونخص بالذكر السيد/ محمد علي الغامدي، والسيد/ عبد ربي بن صحراء.
والشكر موصول لأعضاء الحلقة النقاشية وهم السيدة/ مشاعل علي الحمادي، والدكتور المهندس/ محمد بن سيف الكواري، والسيد/ محمد علي الغامدي، والسيد/ خالد النعمة.

ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر للمدخلات خلال ورشة العمل من قبل كل السيد/ ليوناردو مينشيني ، والدكتور/ هنري فيكتور ، والدكتور/ فيتو إنتيني ، والسيد/ إيف بيراريديل ، والدكتور/ كونراد بيسندورفر ، والدكتور/ صالح الكفري ، والسيد/ أحمد العوا ، والسيد/ جريج بيترسون ، والدكتور/ دوهيونج كيم ، والدكتور/ علاء الدين شموغ ، والدكتور/ غونزالو بيزارو ، والدكتور/ أتيلا كرمان ، السيد/ أبو كمارا، والدكتور/ صلاح المزاحمي، والدكتور/ هادي السعيدي، والبروفيسور/ داميلوا أولاوي، والدكتوره/ دويغو سيفر محمد أوغلو ، السيد/ وان محمد شهرولنيزام وان محمد نجوري ، السيدة/ نيكولا شيرمان ، السيد/ روبرت بومبستيد.

كما نود أن نشكر كل من أدار جلسات الورشة:
سعادة/ محمد عبد العزيز النعيمي، والدكتورة/ جولييت إبراهيم، والدكتورة/ شريفة نعمان العمادي، والدكتور/ محمد عمران، والدكتورة/ وفاء أبو الحُسن، والدكتور/ خالد علي محمد القرداغي، والدكتور/ أحمد حسين.

وما كان لورشة العمل الإقليمية هذه أن تنجح لولا الدعم الكبير والمساهمات العديدة، والمساعدة القيمة من إدارات الجهاز:
إدارة العلاقات العامة والاتصال، وقسم العلاقات الدولية، وإدارة تكنولوجيا المعلومات، وإدارة الشؤون المالية والإدارية، والشكر موصول كذلك الى جميع الإدارات الفنية في جهاز التخطيط والإحصاء.

علاوة على ذلك، نود أن نشكر جميع من حضر وشارك في الورشة من مختلف الوزارات والمؤسسات والجامعات ومراكز البحوث والمنظمات غير الحكومية.

ونتقدم بشكر خاص لموظفي الجهاز لتفانيهم المهني وخبراتهم ومساهماتهم في مختلف مراحل ورشة العمل، بما في ذلك إعداد هذا التقرير: الدكتور/ أحمد حسين الذي نظم وأدار ورشة العمل، والسيدة/ سناء العشي لدعمها المتميز في الإعداد والتنفيذ وإعداد التقارير عن الورشة، والدكتور/ عوض الجيد محمد علي، والدكتور/ محمد الشياب، والدكتور/ سعد محمد خليل، والسيد/ بريندان إريك جونسون، والدكتور/ مصطفى الخروفي، والدكتورة/ مادافي لاليثا، والسيد/ علي سليمان، والسيد/ زياد محمد نعساني.

إخلاء مسؤولية: إن الآراء والأفكار المعبر عنها في ورشة العمل الإقليمية هذه لا تعكس بالضرورة وجهات نظر جهاز التخطيط والإحصاء.

قائمة المحتويات

تقديـم II

شكر وتقدير IV

المقدمة VI

قائمة الاختصارات VII

توسيع دور الإحصاءات الرسمية VIII

أهداف ورشة العمل: IX

النتائج المتوقعة: IX

الشركاء: IX

الكلمات الافتتاحية X

جلسات العمل: 1

اليوم الأول: الأربعاء 21 سبتمبر 2022 1

الجلسة التعريفية 3

الجلسة الأولى:
الحلقة النقاشية: توفير البيانات من أجل تعزيز الأثر الإنمائي: لماذا نحتاج إلى الاستثمار في البيانات 4

الجلسة الثانية:
استخدام البيانات في قياس التقدم المحرز 7

اليوم الثاني: الخميس 22 سبتمبر 2022 11

الجلسة الثالثة:
مستقبل الإحصاءات الاقتصادية (الإشراف والشبكات ونظم البيانات) 13

الجلسة الرابعة: الدقة في التنمية المستدامة باستخدام الذكاء الاصطناعي 16

الجلسة الخامسة: تحديث المنظومة الإحصائية 18

الجلسة السادسة: الإشراف على البيانات، وإدارتها، واستراتيجياتها 22

اعتماد التوصيات وفقاً لجلسات ورشة العمل 25

الجلسة الثانية: استخدام البيانات في قياس التقدم المحرز 27

آراء المشاركين في ورشة العمل الإقليمية 31

الملحق (1): جدول الأعمال 35

الملحق (2): مذكرة المعلومات 39

المقدمة

لقد تسببت عملية الرقمنة واسعة النطاق في مختلف جوانب السلوكيات الاجتماعية والاقتصادية والفردية داخل الدول وعبرها في حدوث تغيير جذري في طبيعة وحجم البيانات المتعلقة بالتطورات الاجتماعية والاقتصادية. وأصبحت طريقة تطبيقها تتغير، مع تجاوز الطلب نطاقه التقليدي. فالبيانات أصبحت تتولد بشكل أساسي في كل مكان عن طريق استخدام الأجهزة المحمولة، ونظام تحديد المواقع العالمي (GPS)، وأجهزة الاستشعار الأخرى، والأجهزة المنزلية، والمركبات الطائرة، والشبكات الاجتماعية. بل إن تركيبة هذه البيانات أصبحت أكثر تنوعًا ويتم تحديثها باستمرار. ويمكن أن تكون مصادر البيانات هذه مفيدة للغاية لأغراض السياسة المتعلقة بتطوير استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة لدولة قطر، وتعميم أهداف التنمية المستدامة 2030.

كما أن نطاق مصادر البيانات في توسع مستمر، جنبًا إلى جنب مع أنواع البيانات المتولدة، بما في ذلك الخصائص الكمية والنوعية المشتركة للعديد من الأشياء، أو العمليات، أو الظواهر، والتنسيقات النصية والسمعية والمرئية، وغيرها من التنسيقات "التكنولوجية". ويمكن للبيانات الجديدة أن تكمل نتائج الملاحظات السابقة، أو تحسنها، أو حتى تغيرها جذريًا.

ونظرًا لارتفاع معدل نمو العمليات العالمية وزيادة تعقيدها، تغير دور الإحصاءات الرسمية بشكل كبير. وقد رحب تقرير الدورة الثالثة والخمسين للجنة الإحصائية للأمم المتحدة بتقرير الفريق العامل المعني بالإشراف على البيانات، وأعرب عن تقديره لما أنجز من أعمال. وأوصى التقرير المذكور "بوضع إطار يحدد تعريف وتطبيق مفهوم الإشراف على البيانات، ومزايا إسناد دور مشرف البيانات إلى المكتب الإحصائي الوطني."

قائمة الاختصارات

MOPH	Ministry of Public Health
NDS-3	3rd National Development Strategy
NGOs	Non-Governmental Organizations
NHRC	National Human Rights Committee
NLP	Natural Language Processing
NSDS	National Strategies for the Development of Statistics
NSO	National Statistical Offices
NSO	National Statistical Systems
OIC	Organization of Islamic Cooperation
PCBS	Palestinian Central Bureau of Statistics
PSA	Planning and Statistics Authority in the State of Qatar
QCRI	Qatar Computing Research Institute
QDG	Qatar Digital Government
SDG	Sustainable Development Goals
SDP	Sustainable Digitalisation Project
SESRIC	Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries
TAGES	The Technical Advisory Group for Economic Statistics
ToR	Terms of Reference
UDHR	Universal Declaration of Human Rights
UNDP	United Nations Development Programme
UNICEF	United Nations International Children's Emergency Fund
UN-OCHA	United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs
UNSD	United Nations Statistics Division
WHO	World Health Organization
ADaMM	Administrative Data Maturity Model
AI	Artificial intelligence
AITRS	Arab Institute for Training and Research in Statistics
ANN	Artificial Neural Networks
API	Application Programming Interface
CRS	Creditor Reporting System
DIFI	Doha International Family Institute
DOSM	Department of Statistics Malaysia
EO	Earth Observations
ESCWA	United Nations Economic and Social Commission for Western Asia
GASTAT	General Authority for Statistics in Saudi Arabia
GCC-STAT	The Statistical Centre for the Cooperation Council for the Arab Countries of the Gulf
GIS	Geographic Information System
GPS	Global Positioning System
HBKU	Hamad Bin Khalifa University
HIS	Health Information System
ICD	International Classification of Diseases
ILO	International Labour Organization
IsDB	Islamic Development Bank
ITU	International Telecommunication Union
LFS	Labor Force Surveys
MICS	Multiple Indicator Cluster Surveys
ML	Machine Learning
MOCIT	Ministry of Communication and Information Technology

توسيع دور الإحصاءات الرسمية

لقد سلطت جائحة كوفيد 19 الضوء على الاعتراف المتزايد لصانعي القرار في دولة قطر بأهمية المعلومات التفصيلية الموثوقة لفهم العديد من القضايا التي تواجه استراتيجيات التنمية الوطنية. وتبين أن هناك حاجة ماسة إلى نظام إحصائي مرن وفعال للبيانات، حيث إن المشكلات الملحة والأحداث الحرجة غالبًا ما تكون غير متوقعة. لذا أصبحت هناك ضرورة لقيام شراكات جديدة تعود بنفع متبادل لتسهيل ربط بين البيانات الصادرة عن مختلف المؤسسات. ومع توسع دور الإحصاءات الرسمية، فينبغي أن تأخذ في الاعتبار تكييف الحوكمة والإشراف على البيانات مع المجتمع الرقمي.

ينبغي أن يلبي القانون الإحصائي الحالي احتياجات النظام الإحصائي الوطني الرقمي الحديث، وأن يسد الفجوات في البيانات من خلال توسيع وتعميق العلاقات مع مختلف الوزارات والمؤسسات والجامعات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. وسيقوم جهاز التخطيط والإحصاء بالتناقش مع الشركاء الوطنيين حول كيفية مشاركتهم في وضع استراتيجية البيانات الوطنية، وتشجيعهم على مراجعة جودة بياناتهم، خاصة بالنسبة للمصادر الإدارية. وهكذا نجد أن نطاق مهام الجهاز آخذ في التوسع، مع توفر مصادر بيانات جديدة، وتغير توقعات المجتمع فيما يتعلق بما يمكن أن توفره البيانات والإحصاءات الجديدة. لذا، يجب توسيع إطار الإحصاءات الرسمية ليشمل الدور الجديد للجهاز.

ومن المؤكد أن الابتكار الذي تغذيه البيانات يمكن أن يشكل أحد الركائز الرئيسية، حيث يمكن الحصول على مزايا تنافسية إضافية، وهذا هو بالضبط سبب حاجتنا إلى وضع استراتيجية للبيانات، مع الأخذ في الاعتبار تطوير مستودع البيانات بغية نشر بيانات يسهل الوصول إليها من أجل التحليل والتنبؤ وتحسين درجة الوضوح وتماسك الاتصال بما ينتج عنه اتخاذ قرارات أفضل.

أهداف ورشة العمل:

هدفت ورشة العمل الي ما يلي:

1. تسليط الضوء على أهمية وضع نظام إدارة بيانات متين لتسريع الاحتياجات الناشئة للبيانات والمعلومات من أجل تحقيق الازدهار والرفاه للمجتمع.
2. التركيز على دور الجهاز في تكييف الحوكمة، والإشراف على البيانات، واستراتيجيتها
3. ترسيخ ثقافة جيدة قائمة على البيانات لاتخاذ القرارات، دعمًا لاستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة، وإدراكاً لأهمية الشراكة الوطنية في إنتاج ونشر واستخدام الإحصاءات والبيانات من أجل وضع سياسات قائمة على الأدلة.

النتائج المتوقعة:

بعد انتهاء ورشة العمل، يتوقع من المشاركين القيام بما يلي:

- تبادل المعرفة وأفضل الممارسات حول الدور المتغير للإحصاءات الرسمية في دولة قطر وانعكاساته.
- تبادل المعلومات والممارسات والتقنيات لدعم الدور المتغير الجديد للإحصاءات الرسمية في دولة قطر وانعكاساته على استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة.
- اكتساب رؤية واضحة حول أهمية إدارة البيانات، والإشراف عليها، واستراتيجية البيانات الخاصة بجهاز التخطيط والاحصاء ومجمل منظومة البيانات في دولة قطر.

الشركاء:

تم تنفيذ ورشة العمل هذه بالشراكة مع الأجهزة الوطنية والإقليمية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. كما تمت دعوة العديد من الخبراء الوطنيين والإقليميين والدوليين للمشاركة في ورشة العمل. وكانت اللغة الرسمية للورشة هي اللغة العربية، مع توفير ترجمة فورية من وإلى الإنجليزية طوال جلسات الورشة. وتم بث الورشة عبر منصات التواصل الاجتماعي الخاصة بالجهاز على منصات يوتيوب وإنستغرام.

للحصول على معلومات إضافية، والوصول إلى جميع المواد المتعلقة بورشة العمل اضغط هنا

الجهات التنظيمية المشاركة

المتحدثون الرئيسيون

الكلمات الافتتاحية

في مستهل كلمته الافتتاحية، أكد سعادة الدكتور صالح بن محمد النابت، رئيس جهاز التخطيط والإحصاء، على أهمية الأهداف والمخرجات التي يسعى جهاز التخطيط والإحصاء إلى تحقيقها من خلال ورشة العمل هذه، والتي تأتي في ظل حاجة الدولة إلى إجراء تغييرات جوهرية في إحصاءاتها الرسمية وتحديثها من أجل جمع بيانات ومؤشرات عالية الجودة ونشرها في الوقت المناسب بشكل منسق وموثوق مع سهولة الوصول إليها.

وأكد سعادته أن هذا الحدث جاء استجابة لتوصيات اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والخمسين، وللتطورات المتسارعة المحيطة بثورة البيانات التي نشهدها حاليًا، وتداعيات جائحة كوفيد 19- على العملية الإحصائية، مع إبراز وتحديث نظام البيانات الوطني لتلبية الاحتياجات اليومية للبيانات والمعلومات المستجدة، والتأكيد على الدور الأساسي لجهاز التخطيط والإحصاء في إدارة الحوكمة والإشراف على العملية الإحصائية، وترسيخ ثقافة استخدام البيانات التي تنتجها جميع المؤسسات في مختلف القطاعات. وهذا الأمر من شأنه أن يسهم في اتخاذ قرارات سليمة تتعلق بقضايا التنمية الرئيسية، دعماً لاستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة التي يجري إعدادها حالياً. وتأتي ورشة العمل كذلك للتأكيد على أهمية الشراكة الوطنية في إنتاج ونشر واستخدام الإحصاءات والبيانات في السياسات القائمة على الأدلة.

وأضاف سعادة الدكتور النابت أن الورشة تأتي تماشياً مع تدفق البيانات غير المسبوق، والتي تتولد باستخدام التقنيات القائمة على الذكاء الاصطناعي، مثل الهواتف المحمولة، والأجهزة الكفية، والتطبيقات الذكية، ووسائل التواصل الاجتماعي التي أصبحت في الوقت نفسه جزءًا لا يتجزأ من بيئة المعلومات الحديثة، الأمر الذي جعلنا نواجه تحديات كبيرة نحن والمجتمع الإحصائي على جميع المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، مثل عدم وجود أنظمة حوكمة قادرة على التعامل مع كمية كبيرة من البيانات وإدارتها وتنقيتها وتخزينها وتوفيرها للمستخدمين لمساعدتهم على اتخاذ قرارات سليمة تستند إلى أدلة موثوقة.

وأشار سعادته إلى أن جائحة كوفيد 19- أكدت أهمية البيانات في التخطيط لإدارة أزمات الطوارئ العالمية من أجل تخصيص الموارد بكفاءة. وهذا الأمر دفع المكاتب الإحصائية الوطنية إلى تسخير قدراتها في تنفيذ الممارسات التكنولوجية المبتكرة استجابة لمتطلبات المرحلة الجديدة التي فرضها الوباء، وبشكل أساسي إقامة شراكات تسمح بتوفير بيانات مفتوحة المصدر حول قضايا التنمية وتكاملها مع مصادر أخرى ذات صلة في الوقت الفعلي. ومن هذا المنطلق، فإننا نؤكد على الدور الذي يقوم به جهاز التخطيط والإحصاء في هذا الجانب من أجل الإسراع بتحويل النظام الإحصائي الرسمي ليكون أحد محركات التنمية الوطنية، وأداة فعالة في قياس التقدم المحرز نحو تحقيق هذا التطور، مع وضع أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 نصب أعيننا. وأخيراً، أعرب سعادة الدكتور النابت عن أمله في أن تساهم

مخرجات هذه الورشة في بناء قاعدة بيانات مركزية شاملة توفر بيانات عالية الجودة للباحثين والعلماء والمهتمين بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومكوناتها الجغرافية والمكانية.

أما السيد/ ستيفان شوينفست، مدير شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، فصرح أن ورشة العمل هذه مناسبة جدًا للنظر في مثل تلك القضايا، حيث أننا نمر بأوقات صعبة وعصيبة بسبب الآثار التي خلفتها جائحة كوفيد 19- وأزمة المناخ والحرب في أوكرانيا والنزاعات في أماكن أخرى، مما يشكل تحديات هائلة أمام التقدم العالمي الذي تم إحرازه على مدار العقود الماضية. ويبدو أن الطلب على معلومات عالية الجودة لاتخاذ قرارات سياسية مستنيرة يتزايد باستمرار على جميع المستويات: الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية. وأصبح المستخدمون بحاجة إلى بيانات أكثر وأفضل، وأدق، وفي الوقت المناسب. لهذا السبب، يتعين علينا الابتكار واستخدام مصادر بيانات جديدة، والدخول في شراكات فعالة مع منتجي البيانات الآخرين، مثل البيانات الضخمة، والمعلومات الجغرافية المكانية، مما يتطلب إحداث تغيير في دور المكاتب الإحصائية الوطنية.

وأكد السيد/ شوينفست على مفهوم الإشراف على البيانات الذي هو قيد المناقشة على نطاق واسع حاليًا، بما في ذلك في اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، حيث لم يعد المكتب الإحصائي الوطني هو المنتج الوحيد للإحصاءات الوطنية التقليدية الرسمية الموثوقة، مثل بيانات السكان والحسابات القومية. كما أصبح على المكتب الإحصائي الوطني أن يلعب دورًا رائدًا لإنشاء نظام إحصاءات ومعلومات وطني يتميز بتنسيق وتكامل أفضل، حيث يقوم هذا النظام الجديد بجمع البيانات من مجموعة متنوعة من المصادر الحكومية وخارجها، ويعالجها من خلال إجراءات ضمان جودة قياسية لإتاحتها لمستخدمي البيانات حتى يتمكنوا من اتخاذ قرارات مستنيرة. وبالتالي، فإن مفهوم الجودة مهم للغاية للحفاظ على ثقة مستخدمي البيانات. وحيث أن الإحصائيين الرسميين الوطنيين ذوي الخبرة على دراية جيدة بمسائل ضمان الجودة، فهم بحاجة إلى الانخراط بنشاط في حوار مع المستخدمين للتأكد من أن المعلومات المنتجة والمنشورة ذات صلة ومناسبة للغرض، بفضل تطبيق أساليب الإنتاج العلمي الصارمة والمتوافقة مع المعايير الدولية. وتعتبر المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، والتي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، دليلنا العالمي في هذا الخصوص.

وشدد السيد/ شوينفيست على أنه من أجل التخفيف من العبء على المكاتب الإحصائية الوطنية، لا بد من العمل معًا عبر الحدود وتبادل الخبرات، في تضامن مهني مع المجتمع الإحصائي العالمي، وتشكل ورشة العمل هذه فرصة رائعة لتنفيذ هذا الأمر حرفيًا. وأشار إلى أنه من أشد المؤمنين بالتعاون دون الإقليمي والإقليمي، لأنه يجمع البلدان التي تتكلم نفس اللغة، ولديها تجارب تاريخية مماثلة وخصائص اجتماعية واقتصادية مشتركة.

جلسات العمل:

اليوم الأول: الأربعاء 21 سبتمبر 2022

الجلسة التعريفية

المتحدث: د. أحمد حسين - خبير إحصائي في جهاز التخطيط والإحصاء

يشغل الدكتور أحمد حسين منصب خبير الإحصاءات الرسمية في جهاز التخطيط والإحصاء في دولة قطر، ويرأس حاليًا مشروع تحديث الإحصاءات الرسمية لدعم خطة التنمية المستدامة 2030، بهدف تحسين فعالية وكفاءة النظام الإحصائي بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة والدول الأوروبية المتقدمة. وهو المؤلف الرئيسي للاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات 2008-2013 التي أعدت أثناء عمله مع جهاز قطر للإحصاء السابق.

وخلال فترة توليه منصب مدير الشعبة الإحصائية في منظمة الإسكوا، قام د. حسين بصياغة الأطر الاستراتيجية للإحصاءات الرسمية والإشراف على تنفيذها. كما قام بتنفيذ العديد من المشاريع الإحصائية الممولة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتولى تنفيذ العديد من المشاريع الإحصائية الممولة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، وAGFUND، ومنظمة العمل الدولية، والمركز الدولي لبحوث التنمية الكندي، وإدارة التنمية الدولية البريطانية. وهو يتمتع بأكثر من 35 عامًا من الخبرة في العديد من البلدان، وخاصة في المنطقة العربية، ويحمل درجة الدكتوراه في الديموغرافيا والإحصاء من جامعة وارسو. ونظم وشارك في العديد من المؤتمرات والاجتماعات وورش العمل الدولية والإقليمية. كما شارك في وضع العديد من الأدلة والمبادئ التوجيهية للإحصاءات الرسمية على المستويين الإقليمي والدولي، ونشر عددًا من الأوراق، وقدم خدمات استشارية للعديد من الدول العربية في مختلف مجالات الإحصاءات الرسمية. بالإضافة إلى ذلك، فإن د. حسين عضو في العديد من الجمعيات الإحصائية الدولية وعضو منتخب في المعهد الإحصائي الدولي.

نبذة مختصرة عن العرض

في بداية عرضه، أشار د. حسين إلى أن التدفق الكبير والطلب على البيانات من قبل صانعي القرار يتزايد يومًا بعد يوم في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويتم توليد هذه البيانات عبر استخدام الأجهزة المحمولة والمواقع الاجتماعية، والاستشعار عن بعد، ونظام تحديد المواقع العالمي(GPS) ، وإنترنت الأشياء، وغيرها من التقنيات. وبالتالي، هناك حاجة إلى استخدام مصادر بيانات غير تقليدية، الأمر الذي يتطلب استخدام الابتكار، والذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي، وإدارة البيانات بشكل خلاق وفي الوقت المناسب.

وأوضح د. حسين أن جهاز التخطيط والإحصاء يؤكد تبنيه لمبادئ الأمم المتحدة الأساسية للإحصاءات الرسمية للوفاء بالتزامه تجاه مستخدمي البيانات وتسهيل عملهم وتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، خاصة بعد انتشار جائحة كوفيد19-. "حرصًا منا على الوفاء بالتزامنا تجاه مستخدمي البيانات، نتطلع إلى الدور الجديد والموسع لجهاز التخطيط والإحصاء، وهو مسؤولية الإشراف على البيانات وإدارتها وتنقيتها وتوسيع نطاق الإحصاءات الرسمية وإتاحتها للمستخدمين في الوقت المناسب، مع توفير البيئة القانونية اللازمة، وبناء الشراكات، وتحديث المنهجيات، وتحسين جودة الإحصاءات، ونشرها من خلال قواعد البيانات الذكية التي تزود صانعي القرار والسياسات باحتياجاتهم من المنتجات اللازمة. وفيما يتعلق بثقافة البيانات، يسعى الجهاز إلى رفع مستوى الوعي بأهمية البيانات، وشرح كيفية استخدامها في العديد من المجالات، خاصة في مجال التنبؤ، وإعداد الرسوم البيانية، والرسوم المرئية، والتقارير ذات الصلة.

الجلسة الأولى:

الحلقة النقاشية: توفير البيانات من أجل تعزيز الأثر الإنمائي: لماذا نحتاج إلى الاستثمار في البيانات

رئيس الجلسة: سعادة السيد/ محمد عبد العزيز النعيمي، مساعد رئيس جهاز التخطيط والاحصاء

كانت الجلسة عبارة عن حلقة نقاشية مع شخصيات محلية رفيعة المستوى للحديث عن سبب حاجتنا للاستثمار في البيانات. وشدد السيد/ النعيمي على الأهمية الحالية للبيانات، لا سيما في مجال التنمية المستدامة، لذلك يمكن الاتفاق على أن "البيانات هي النفط الجديد "للعالم الحديث.

واستهل السيد/ النعيمي الجلسة بالتعريف بالمتحدثين:

1. السيدة/ مشاعل علي الحمادي - الوكيل المساعد لشؤون تقنية المعلومات الحكومية في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
2. الدكتور/ محمد بن سيف الكواري - نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
3. السيد/ محمد علي الغامدي - مساعد الرئيس التنفيذي لقطاع الحوكمة والتطوير المؤسسي ومدير مكتب الشؤون الخارجية في جمعية قطر الخيرية
4. الدكتور/ خالد النعمة - مدير السياسة الأسرية في معهد الدوحة الدولي للأسرة

أولاً: السيدة/ مشاعل علي الحمادي

س 1: هل يمكن أن تعطينا فكرة عن أهمية البيانات بالنسبة لوزارتكم في إعداد الاستراتيجيات القطاعية؟

س 2: ما هي أهم البيانات التي تنتجها وزارتكم؟

س 3: هل هناك تحديات تواجهكم في جمع البيانات واستخدامها في مجال التحول الرقمي؟ وهل لديك اقتراحات محددة في هذا المجال؟

وكانت الإجابة على الأسئلة كما يلي:

أجابت السيدة/ مشاعل بأن حكومة قطر تعمل على جمع البيانات وتوفيرها من خلال بوابة حكومة قطر الرقمية (QDG)، حيث تهدف هذه الاستراتيجية إلى جمع البيانات واستطلاع آراء العملاء وتوفير البيانات الحكومية والخدمات الإلكترونية وتبادلها، وتعزيز الشفافية في عرض البيانات بما يدعم متخذي القرار. وأشارت إلى أن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لا تنتج البيانات، بل تجمعها وتعرضها في منصة بيانات قطاعية مفتوحة للعالم، مثل بيانات المواليد والوفيات وغيرها. وأشارت إلى أن التحديات تتمثل في النماذج المختلفة المستخدمة وتحفظ بعض الهيئات على تقديم البيانات التي بحوزتها. وستعمل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على إعداد استراتيجية عامة متكاملة للبيانات لتكون منارة للبيانات في قطر. واختتمت بقولها أن البيانات موجودة

وكل ما نحتاجه هو تسهيل إمكانية الوصول إليها، الأمر الذي يتطلب زيادة الاستثمار في البيانات، ونشر الوعي بأهميتها، ونشر ثقافة البيانات. وأكدت أن الوزارة تقوم بدور تقني، بينما يتولى الجهاز دور تحليل المعلومات ونشرها وضمان جودتها.
وكانت توصية المتحدثة بأنه من الضروري أن يقوم الجهاز بإنشاء بنك بيانات يتضمن بيانات متكاملة حول قطر.

ثانيًا: د. محمد بن سيف الكواري

س 1: إلى أي مدى تستخدم مؤشرات وإحصاءات حقوق الإنسان في تنفيذ وتطبيق معايير حقوق الإنسان الوطنية والدولية؟

س 2: هل تواجهون تحديات بالنسبة لتوافر واستخدام مؤشرات حقوق الإنسان ومؤشرات خطة التنمية المستدامة 2030؟

س 3: هل لديكم اقتراحات محددة بخصوص هذا الموضوع؟ وهل تقترحون زيادة الاستثمار في عملية جمع ونشر البيانات والمؤشرات؟

في معرض رده على الأسئلة أعلاه، ركز الدكتور الكواري على ما يلي:
أهمية البيانات في قياس الأداء من خلال استخدام المؤشرات، موضحًا أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تستفيد بشكل كبير من البيانات في تعاملها مع اللجنة الدولية لحقوق الإنسان.
كما شدد على أن أهداف التنمية المستدامة الخمسة عشر التي اعتمدتها الأمم المتحدة في عام 2015 هي في الواقع جوهر حقوق الإنسان الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 2015، والعهود الدولية اللاحقة، حتى لو كانت مكتوبة من قبل خبراء حقوق الإنسان أنفسهم.

كما، أكد أن بعض الأطراف تعاني مما أسماه "رهاب البيانات"، داعياً إلى بناء ثقافة بيانات. وأشار إلى أن تحدي الحصول على البيانات يضر بعملية البحث العلمي أكثر مما يضر بعملية اتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب. وأوصى المتحدث بإنشاء تطبيق حكومي يمكن من خلاله تنزيل البيانات والمعلومات بشكل إلكتروني دون الحاجة إلى طلبها كتابيًا، حيث قد يتم تفويت الغرض المقصود.

ثالثًا: السيد/ محمد الغامدي

س 1: هل يمكن أن تخبرنا عن دور قطر الخيرية في دعم تحقيق أجندة التنمية المستدامة 2030؟

س 2: هل تقومون بتوثيق المساعدات التنموية والإغاثية التي تقدمونها على المستوى العالمي وفق تصنيفات معينة؟

وجاء رد السيد/ الغامدي على السؤالين كالتالي:
أن قطر الخيرية منظمة غير حكومية توجه 85٪ من مواردها لخدمة التنمية المستدامة، ولديها حوالي 2000 شريك داخل وخارج قطر. ويرى المتحدث أن البيانات أصبحت لغة العصر لأنها تعطي مؤشرات واضحة لاتخاذ القرار الصحيح، وجعلت قطر الخيرية هذه القاعدة من أساسيات عملها على المستويين المحلي والدولي، حيث تعمل في 70 دولة حول العالم. وعندما واجهت قطر الخيرية اتهامات مختلفة، كانت الأمم المتحدة المدافع الأول عنها، لأن الجمعية تمتلك بيانات موثقة عن جميع أعمالها، وتستخدم التكنولوجيا على نطاق واسع، ولا تخشى من الكشف عن بياناتها ومعلوماتها. وأكد أن الجمعية لا تلعب دور الحكومات، بل تدعم جهود التنمية. وعلى صعيد التحديات، أوضح المتحدث أن الوصول إلى بعض المعلومات صعب ويواجه حساسية مجتمعية، بما في ذلك تحديد بعض الفئات الاجتماعية، مثل الأيتام، أو ظاهرتي الزواج والطلاق، وعدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر. إضافة إلى ذلك، أشار المتحدث إلى أن التحدي الثاني يكمن في الحفاظ على مصداقية المعلومات والبيانات، لا سيما بما يتماشى مع ثورة وسائل التواصل الاجتماعي التي تنقل كمية هائلة من البيانات دون التحقق من مصداقيتها.
وأوصى السيد الغامدي بضرورة بناء شراكات لتوفير المعلومات، والتأكيد على أهمية جودة البيانات.

رابعًا: السيد/ خالد النعمة
س 1: هل يمكن أن تخبرنا عن كيفية اتخاذ القرارات بناءً على الدراسات والبحوث (الميدانية) التي يجريها معهدكم ويعرض مخرجاتها؟ وما هي السياسات المتبعة لنشر نتائج هذه البحوث؟ وهل تواجهون تحديات فيما يتعلق باستخدام النتائج؟

س 2: هل تتطلعون إلى المشاركة في إعداد استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة؟ وكيف؟ وهل تتطلعون إلى إقامة شراكة مع الجهاز في مجال الأبحاث المتعلقة بالأسرة؟

وركز السيد النعمة في إجاباته على النقاط التالية:
يقوم معهد الدوحة الدولي للأسرة بالكثير من الأبحاث في مجالات الزواج والإنجاب والطلاق، والتي يتم نشرها في دوريات محكمة وموثوقة قبل عرضها على صناع القرار. كما يشجع المعهد الباحثين على نشر أبحاثهم، وهم يعملون حاليًا على وضع معيار موحد للنشر لضمان جودة البحث ومصداقية المعلومات.

أما بخصوص دعم استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة، فإن المعهد لديه مؤشرات مهمة تتعلق بالأطفال الصغار وكبار السن والصحة والتعليم، وكلها مهمة للاستراتيجية، والمعهد على أتم الاستعداد لتقديم هذه البيانات للجهات المشاركة في وضع استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة، إضافة إلى أن المعهد لديه شراكة قائمة مع الجهاز.

خلاصة الحلقة النقاشية:

التحديات التي تواجه البيانات:

1. هناك خوف من رهاب التغيير، وعدم الدقة في ملء الاستبيانات، مما يتطلب رفع مستوى الوعي لدى الجهات التي تملأ الاستمارات.
2. صعوبة الاستمارات المقدمة لجمع البيانات، وتحفظ بعض المشاركين عن تعبئة الاستمارات.
3. هناك وعي نسبي بفائدة المعلومات، خاصة مع ثورة وسائل التواصل الاجتماعي وانتشارها، مع عدم وجود يقين حول مصداقية المعلومات وتفسيرها أو تحليلها وتأثيرها السلبي.
4. ضعف ثقافة البيانات والمعلومات.

الاقتراحات الرئيسية الناتجة عن الحلقة النقاشية:

1. تعزيز الشراكة بين مالكي البيانات ومنتجيها.
2. نشر ثقافة البيانات والتوعية بأهميتها.
3. إنشاء تطبيق لتدفق البيانات واستخدامها.
4. الاستثمار بشكل مكثف في التكنولوجيا لتوثيق ونشر البيانات.
5. العمل على تقديم ونشر بحوث محكمة في كافة المجالات الحيوية لدعم متخذي القرار.

الجلسة الثانية:

استخدام البيانات في قياس التقدم المحرز

رئيس الجلسة: الدكتور/ خالد علي القره داغي، مدير إدارة نظم المعلومات ومستشار مكتب رئيس جهاز التخطيط والإحصاء

قبل انضمامه إلى جهاز التخطيط والإحصاء، شغل الدكتور خالد منصب مدير نظم المعرفة والابتكار في قطاع البحث والتطوير في مؤسسة قطر. وفي عام 2008، حصل على درجة الدكتوراه من جامعة مانشستر بالمملكة المتحدة. كذلك، ترأس في عام 2013 مشروعًا متميزًا لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بصفته باحث زائر ومدير مشروع العلوم والتكنولوجيا والابتكار. وفي عام 2016، حصل على "الشهادة المتقدمة للمديرين التنفيذيين في الإدارة والابتكار والتكنولوجيا"(ACE) من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.

أولاً: الدكتور/ ليوناردو مينشيني – اليونيسف

يحمل الدكتور ليوناردو مينشيني درجة الدكتوراه في اقتصاديات التنمية من جامعة فلورنسا، ويشغل منصب مستشار في منظمة اليونيسف لرصد حقوق الطفل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إضافة إلى تقديمه الدعم الفني للبحوث والعمل الإحصائي الذي تتولاه اليونيسف في 20 دولة في المنطقة. وقبل انضمام د. مينشيني إلى المكتب الإقليمي لليونيسف، عمل مستشارًا تقنيًا رئيسيًا في فريق العمل اللائق التابع لمنظمة العمل الدولية لشمال إفريقيا (2018-2019)، وترأس أقسام السياسة الاجتماعية/ الإدماج الاجتماعي في منظمة اليونيسف المغرب (2016-2018)، واليونيسف مصر (2011-2016).

عنوان العرض: تعزيز الإحصاءات الرسمية والبيانات الإدارية لقياس التقدم المحرز في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وتوجيه السياسات المتعلقة بالأطفال

نبذة مختصرة عن العرض

ركز العرض على أهمية تعزيز الإحصاءات الرسمية والبيانات الإدارية لقياس التقدم المحرز في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وتوجيه السياسات المتعلقة بالأطفال. وحيث أن منظمة اليونيسيف التابعة للأمم المتحدة تتولى مهمة دعم إعمال حقوق الطفل في جميع أنحاء العالم، فهي تستثمر في إنتاج ونشر بيانات وأدلة قوية وموثوقة لوضع سياسات وبرامج مستنيرة للأطفال، بما في ذلك عن طريق تعزيز الإحصاءات الرسمية والبيانات الإدارية لقياس التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأطفال.

وقدم الدكتور مينشيني في عرضه الوضع الحالي لمدى توفر بيانات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وأشار إلى أن 40٪ من 37 مؤشرًا من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأطفال في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليس لديها بيانات أو أن بياناتها غير كافية، مشددًا على أن جزءًا من التقديرات المتاحة هو نتائج النمذجة. كما سلط الضوء على أهمية المسوح الأسرية التي تولد بيانات عن 80 مؤشرًا لأهداف التنمية المستدامة (حوالي ثلث المجموع)، مع التأكيد على أن مسوح مجموعة المؤشرات المتعددة (MICS) هي وحدها القادرة على إنتاج تقديرات لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 33 مؤشرًا.

وتحدث الدكتور مينشيني عن النظام الإحصائي سريع التطور، بما في ذلك البيانات الضخمة، وعن الحاجة إلى بيانات في الوقت الفعلي، واحتياجات تقديرات المستويات الإدارية الأدنى، ونظرة متوازنة للنظام

للبيانات مع مجموعة متنوعة من مصادر البيانات التكميلية اللازمة لالتقاط العناصر الرئيسية لرصد أهداف التنمية المستدامة. وركز العرض على الإمكانات غير المستخدمة للبيانات الإدارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لإنتاج بيانات في الوقت المناسب (وفي الوقت الفعلي) عن الأطفال، بما في ذلك رصد أهداف التنمية المستدامة. ووصف المتحدث البيانات الإدارية بأنها العمود الفقري لأنظمة البيانات الوطنية التي تكمل جمع البيانات من خلال المسوح الأسرية، مضيفًا أن نموذج نضج البيانات الإدارية (ADaMM)، وهو أداة طورتها اليونيسف لتقييم مشهد البيانات الإدارية الوطنية، يقوم بتحديد الاستثمارات ذات الأولوية التي تحتاج لتعزيز، ودعم نهج منسق للبيانات الإدارية عبر القطاعات.

واختتم الدكتور مينشيني عرضه بتقديم توصيات للاستثمار في الإمكانات غير المستكشفة للبيانات الإدارية وأنظمة إدارة المعلومات القطاعية، والتعلم من الدروس المستفادة من جائحة كوفيد19- من حيث الاستثمار في تعزيز أنظمة الإحصاء الوطنية لتكون جاهزة لإنتاج البيانات في الوقت المناسب وفي الوقت الفعلي في أوقات التغيير الاجتماعي والاقتصادي السريع، وعند مواجهة صدمات خارجية، مثل جائحة كوفيد.

ثانيًا: الدكتور/ هنري فيكتور - منظمة الصحة العالمية

يشغل الدكتور هنري فيكتور منصب عالم ديموغرافي وباحث في الصحة العامة. ويعمل منسقًا لنظم المعلومات الصحية في قسم العلوم والمعلومات والنشر في المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط في القاهرة، مصر. وكان قد تخرج من جامعة بنسلفانيا، وشغل عدة مناصب فنية وأكاديمية وبحثية مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريم (UNODC) ، وجامعة كولومبيا، والمعهد السويسري للصحة الاستوائية والعامة، وجامعة ويسترن كيب، وهيئة الإحصاء في جنوب إفريقيا، و جامعة ملاوي.

عنوان العرض: تحسين القياس وتحقيق الأثر من خلال أنظمة المعلومات الصحية الوطنية المعززة

نبذة مختصرة عن العرض

هدف العرض بشكل أساسي إلى توضيح مدى أهمية تحسين القياس وتحقيق التأثير من خلال نظم معلومات صحية وطنية معززة. وقد قام الدكتور فيكتور في عرضه بتسليط الضوء على دور نظم المعلومات الصحية الوطنية في توليد بيانات موثوقة وفي الوقت المناسب لضمان اتخاذ قرارات رعاية صحية جيدة. وقام بتحليل التحديات والفرص الرئيسية لسد فجوات البيانات الموجودة في إقليم شرق المتوسط لمنظمة الصحة العالمية. وقدم ملخصًا للمبادرات والأدوات والمعايير الرئيسية لدعم البلدان في تحسين نظم المعلومات الصحية الوطنية، وشدد على دور المؤسسات الوطنية وشركاء التنمية في دعم مبادئ البيانات الخمسة لمنظمة الصحة العالمية التي تحكم عملها مع الدول الأعضاء: البيانات كمنفعة عامة؛ وتعزيز ثقة الدول الأعضاء في البيانات؛ وتعزيز البيانات القُطرية ونظم المعلومات الصحية؛ وكونها تتحمل مسؤولية الإشراف على البيانات؛ وسد الثغرات في بيانات الصحة العامة.

وتوقع المتحدث توافر البيانات لكل مؤشر من مؤشرات الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة في 22 دولة بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي. ووفقًا لتحليله للبيانات المتوفرة لـ 33 مؤشرًا للهدف الثالث للتنمية المستدامة، تمتلك قطر 20 مؤشرًا بنقطتي بيانات على الأقل، و 9 مؤشرات بنقطة بيانات واحدة، و 3 مؤشرات بدون بيانات، ومؤشر واحد غير متاح.

وأوضح الفرص المتاحة لتحسين نظم المعلومات الصحية من خلال زيادة عملية الرقمنة، وتطوير الاستراتيجية العالمية للصحة الرقمية 2020-2025، ورقمنة التصنيف الدولي للأمراض (ICD-11)، وزيادة تغطية شبكة الهاتف المحمول، وزيادة الطلب على البيانات اللازمة للعمل وبيانات أسباب الوفاة الناتجة عن جائحة كوفيد19-. وتوقع أن تقوم مجموعة أدوات منظمة الصحة العالمية لبيانات نظم المعلومات الصحية الروتينية وبعض الأدوات والنهج المتاحة ببناء القدرات على جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها واستخدامها.

وأشار المتحدث إلى التحديات والثغرات الرئيسية، فضلًا عن توضيح الطريق قدمًا، حيث تشمل التحديات والفجوات الرئيسية محدودية الموارد البشرية المدربة، ووجود قيود مالية، ومحدودية البنية التحتية الإلكترونية، وعدم وجود خطط عمل ومعايير بيانات لنظم المعلومات الصحية، ووجود نقص في جودة واستخدام البيانات ومراجعة الإجراءات.

واختتم عرضه بكيفية تعزيز نظم البيانات لرصد أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة من خلال اقتراح القيام بجمع بيانات أسباب الوفيات المحددة، والمحددات الصحية، والمخاطر والمراضة، والتغطية الصحية الشاملة، وبناء القدرات المستدامة لتنفيذ التدخلات الرئيسية، ومجموعة "سكور" التقنية للبيانات الصحية، والمسوح السكانية، والنظم الصحية والبحوث التشغيلية، والنُهج متعددة القطاعات، وتحسين القدرة الإحصائية، وتعزيز عملية تبادل البيانات، وزيادة مدى توافر وجودة البيانات (المصنفة).

ثالثًا: الدكتور/ فيتو إنتيني - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يشغل الدكتور فيتو إنتيني منصب الخبير الاقتصادي الإقليمي ورئيس فريق النمو الشامل والتمويل المستدام في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة العربية. وتخصص الدكتور فيتو في الاقتصاد الدولي، وحاصل على درجات ماجستير مختلفة في السياسات البيئية، والتنمية، واقتصاديات العمل، ويحمل شهادة دكتوراه في الاقتصاد الإقليمي والجغرافيا الاقتصادية، وهو متخصص في الاقتصاد القياسي على مستوى الدراسات العليا.

عنوان العرض: استخدام مصادر البيانات البديلة للتحليلات الاجتماعية والاقتصادية السريعة: الدروس المستفادة من كوفيد19.

نبذة مختصرة عن العرض

أشار السيد/ فيتو إنتيني في عرضه حول استخدام مصادر البيانات البديلة للتحليلات الاجتماعية والاقتصادية السريعة إلى أهمية الدروس المستفادة من جائحة كوفيد19-، مع ضرورة تحديد التكلفة الاقتصادية بعد الصدمات الشديدة، لما لهذا الأمر من أهمية في التخطيط قبل وقوع الكارثة وتقييم ما بعدها والمسوح المتعلقة بها باعتبارها مصدر بيانات لتحديد حجم الأضرار التي تلحق بالأشخاص والشركات بسبب الكوارث. كما أشار إلى عيوب إجراء المسوح التي تشمل التكلفة العالية ووقت التنفيذ وتوفير لقطات سريعة في نقاط زمنية محددة. لكنه أشار إلى أنه في الآونة الأخيرة، أصبح يتم استخدام صور الأقمار الصناعية وبيانات التنقل البشري واسعة النطاق (مثل نظام تحديد المواقع على الهاتف المحمول) ووسائل التواصل الاجتماعي لرصد وتحليل الكوارث والصدمات الأخرى.

وأوضح المتحدث أهمية أداة الاستشعار عن بعد لتحليل الضوء الليلي التي تكتشف الأضواء الاصطناعية، وتحسب المدة التي تنطفئ فيها، وتحلل اتجاهاتها في الأيام التي تلي الحدث. وهذا الأمر يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكشف عن المعلومات حول المناطق التي تأثر فيها نظام الطاقة، حيث تستخدم البيانات التي تم الحصول عليها كبديل لتقدير العواقب الاقتصادية. أيضًا، يتم حساب مؤشر تطوير الإضاءة الليلية لمعرفة توزيع الدخل المحلي الذي يتم استخدامه كمؤشر معياري لتحديد السكان المتأثرين والتحليلات الأخرى.
وأشار السيد/ إنتيني إلى تطبيقات أخرى لصور الأقمار الصناعية، والتي تشمل تأثير الاقتصاد الكلي على الناتج المحلي الإجمالي وكشف أضرار المباني، بما في ذلك المباني التي من المحتمل أن تكون متضررة، والتي تضررت بشدة، والأخرى المدمرة. كما توقع منهجيات التحليل، بما في ذلك إجراء الاستدلال السببي بعد وقوع الكارثة. وقد حددت الدراسات التي تستخدم المسوح العوامل المختلفة التي تؤثر على آثار الكوارث من خلال النماذج الاقتصادية القياسية (مثل الانحدار اللوجستي)، وأسلوب الفرق بين الاختلافات (DiD) ، وهي طريقة إحصائية تقارن متوسط التغيير بمرور الوقت بين مجموعتي "العلاج" و "المراقبة".
وأوضح أن أسلوب التعلم الآلي هو مفترق طرق للأساليب السابقة يمكن استخدامه لتقديم تحليل أكثر تطورًا. وأضاف أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يستخدم أسلوب التعلم الآلي لمسح تأثير الأزمات السابقة وتقدير تأثير الأزمات الجديدة على الأسر.
وسلط المتحدث الضوء على دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تدريب معاهد/ مكاتب الإحصاء في جميع أنحاء العالم، حيث كان من بين الخريجين خلال العامين الماضيين 180 خريجًا في مبادرة التعليم الثانوي في أفريقيا، و 171 خريجًا من HBDS ، وأكثر من ألف من أعضاء المجتمع.
وتوقع المتحدث وجود حاجة إلى بيانات في الوقت الفعلي في حالة الأزمات. من أجل ذلك، يستخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعض الأدوات والنهج مثل مركز بيانات SURGE لإجراء تقييمات توفر أدوات تساعد على صنع القرار على المستوى العالمي، مع التركيز بشكل خاص على الاستجابة للأزمات، وعلى منصة بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المستقبلية، وهي مورد مفتوح يترجم البيانات متعددة الأبعاد إلى رؤى عملية لدعم الحكومات والعاملين الآخرين في مجال التنمية. وتشمل الأدوات الأخرى المتاحة لوحات معلومات لتوزيع اللقاحات بشكل عادل، وأجهزة تتبع للمساواة بين الجنسين، وأجهزة محاكاة للدخل الأساسي المؤقت، ودعم الوقود الأحفوري، ومركز جيو لتجميع البيانات GEO Hub.
كما أوضح المتحدث أهمية البيانات متعددة الأبعاد لتحديد من تخلفوا عن الركب، والتأكد من عدم تخلف أحد عن الركب.

رابعًا: السيد/ إيف بيراردیل - منظمة العمل الدولية

يشغل السيد/ إيف بيراردیل منصب كبير الإحصائيين في وحدة إنتاج البيانات وتحليلها (دائرة الإحصاء) في منظمة العمل الدولية في جنيف. وقد عمل سابقًا خبيرًا إحصائيًا في إدارة سياسة التوظيف في منظمة العمل الدولية. وشارك في معالجة البيانات الجزئية لمسح القوى العاملة من أكثر من 160 دولة عضو في منظمة العمل الدولية. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في الإحصاء من جامعة بيير مينديز فرانس في غرونوبل، ودرجة الماجستير في الاقتصاد القياسي من نفس الجامعة.

عنوان العرض: إعداد بيانات عالية الجودة عن القضايا ذات الأولوية في مجال العمل

نبذة مختصرة عن العرض

قدم السيد/ إيف بيراردیل من منظمة العمل الدولية عرضًا حول إنتاج بيانات عالية الجودة عن القضايا ذات الأولوية في مجال العمل. وأشار في عرضه إلى أنه ينبغي جمع البيانات عالية الجودة ونشرها في الوقت المناسب، بحيث تكون قابلة للمقارنة عبر البلدان، وتغطي جميع جوانب إحصاءات العمل (أي عدد كبير من المؤشرات، وعدد كبير من الجداول المتقاطعة).

كما توقع وجود حاجة إلى البيانات الجزئية وفوائدها، بالإضافة إلى عملية جمع البيانات الجزئية التي تشمل الاستحواذ والمعالجة والتوثيق والنشر. وقدم أيضًا اتجاه مجموعات البيانات الجزئية لمسوح القوى العاملة (LFS) للأسر المعيشية على مدار السنوات العشر الماضية، حيث أشار إلى أنه في سبتمبر 2022 تمت معالجة 12,761 بيانات جزئية لمسوح القوى العاملة (LFS) للأسر المعيشية في 165 دولة عضوًا في منظمة العمل الدولية. وبالنسبة للدول العربية، ذكر أن البيانات الجزئية متوفرة من العراق والأردن ولبنان والسعودية وفلسطين والإمارات العربية المتحدة واليمن.

واختتم عرضه بتسليط الضوء على الحاجة إلى تلقي البيانات الجزئية لمسوح القوى العاملة من الدول الأعضاء الأخرى في منظمة العمل الدولية لسد فجوات البيانات.

اليوم الثاني: الخميس 22 سبتمبر 2022

الجلسة الثالثة:

مستقبل الإحصاءات الاقتصادية (الإشراف والشبكات ونظم البيانات)

رئيس الجلسة: الدكتورة/ وفاء أبو الحُسن، رئيسة قسم الإحصاءات الاقتصادية والبيئية في الإسكوا

هدفت هذه الجلسة الي تسليط الضوء على ما تواجهه الإحصاءات الاقتصادية من تحديات عديدة ناشئة عن العولمة الاقتصادية والرقمنة والتغيرات التكنولوجية والأوبئة وتغير المناخ والاستدامة. وهناك حاجة إلى اعتماد مكاتب الإحصاء الوطنية لتدابير وسياسات وطنية جادة للتكيف مع التغيرات من أجل تعزيز القدرات، والتمكن من تلبية الطلبات المتزايدة على إحصاءات عالية الجودة والدقة من قبل الشركات وصانعي السياسات العامة ومستخدمي البيانات.

أولاً: الدكتور/ كونراد بيسندورفر- الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية (GASTAT)

يشغل الدكتور كونراد بيسندورفر منصب كبير الإحصائيين في الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية (GASTAT). ومنذ عام 2020 حتى عام 2022، شغل منصب رئيس الهيئة العامة للإحصاء، حيث قام بتطوير عمل المعهد والتحضير للتسليم إلى رئيس محلي للهيئة.

وقد درس الدكتور بيسندورفر الاقتصاد في جامعة فيينا للاقتصاد وإدارة الأعمال، وهو حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد. وكان سابقًا محاضرًا في الاقتصاد الدولي في كلية H.E.C. لإدارة الأعمال في باريس، ومعهد الدراسات السياسية في باريس.

عنوان العرض: بناء نظام بيانات حديث - الفرص والتحديات

نبذة مختصرة عن العرض

ركز العرض التقديمي على تجربة المملكة العربية السعودية، وخاصة الدروس المستفادة من تجربة التعداد السكاني في السعودية. وأكد العرض على حقيقة أن البيانات هي منفعة عامة، ومن ثم يجب أن تكون متاحة وقابلة للتبادل، وهي متطلبات أساسية لتوليد المعرفة والابتكار. وستحتاج المكاتب الإحصائية الوطنية إلى بناء نظام بيانات حديث يعمل بشكل جيد مع ضرورة الإشراف على هذه البيانات لإنتاج إحصاءات جيدة. وفي معرض مشاركة تجربة المملكة العربية السعودية، أوضح الدكتور كونراد كيف تمكنت الهيئة السعودية للإحصاء من تنفيذ التعداد الهجين باستخدام البيانات الضخمة والبيانات الإدارية وأساليب المسح الميداني التقليدية للحصول على البيانات السكانية. كما تمكنت الهيئة من تسريع عملية توفير البيانات الإحصائية لصانعي السياسات والقرارات في الحكومة وقطاع الأعمال. ثم لخص الدكتور كونراد عرضه بالتأكيد على الدروس التالية:

- يجب اعتبار البيانات منفعة عامة يسهل الوصول إليها ومشاركتها
- تتطلب نظم البيانات العاملة إدارة ومبادئ سليمة وفعالة للبيانات
- المعاهد الإحصائية الوطنية مؤهلة تمامًا لتولي مهمة الإشراف على البيانات - لكن مع بعض القيود
- يعتبر التعاون والشراكة أكثر أهمية لنظام بيانات يعمل بشكل جيد من الإعداد المؤسسي

ثانيًا: الدكتور/ صالح الكفري - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

حصل الدكتور صالح الكفري على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة بافيا في إيطاليا، ودرجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة بيرزيت في فلسطين. وهو يشغل منذ منتصف عام 2008 حتى الآن منصب مدير عام الإحصاءات الاقتصادية في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وعمل الدكتور الكفري لسنوات عديدة في مجال الاستشارات الإحصائية وتحليل البيانات في العديد من المؤسسات والمنظمات والبرامج. ومنذ عام 1992، عمل كمبرمج ومحلل بيانات ومدرب ومحاضر لمؤسسات حكومية ومنظمات غير حكومية، مثل مركز الدراسات الفلسطينية، ووزارة العمل، ومنظمة العمل الدولية، والقنصلية البلجيكية في رام الله، ومواطن، ومؤسسات أخرى، بالإضافة إلى تدريسه في عدة جامعات.

عنوان العرض: تطوير مسؤولية الإشراف على البيانات وشبكات النظم للإحصاءات الاقتصادية في المنطقة العربية: التحديات والفرص

نبذة مختصرة عن العرض

بدأ الدكتور الكفري عرضه من خلال تسليط الضوء على المكاتب الإحصائية الوطنية في المنطقة العربية، والتغيرات التي حدثت في طبيعة الإحصاءات الاقتصادية، والتحديات التي نشأت نتيجة لذلك. وشدد على ضرورة الانتقال من الأساليب التقليدية القديمة ذات التكلفة العالية لإنتاج الإحصاءات إلى نظام الإنتاج الإحصائي الجديد بتكلفة منخفضة. وأشار الدكتور الكفري إلى أهمية الأدوار والمسؤوليات المتوقعة من المكاتب الإحصائية الوطنية في المنطقة. وسيتطلب تحديث الأنظمة التركيز على تطبيق منهجية التكامل والتوحيد القياسي وتوفير البيئة المؤسسية. وبالإشارة إلى الندوة رفيعة المستوى في المملكة العربية السعودية عام 2020 وتوصيةTAGES ، حدد المتحدث متطلبات التحديث والتحول المؤسسي التالية لدعم نظام الإحصاءات الاقتصادية الجديدة:

- توحيد الأدوات الإحصائية واللغة
- تحديث العمليات الإحصائية

- تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والتشريعات لضمان سرية البيانات
- تطوير الفرق الحاضنة عبر البلدان
- تعزيز الشراكات والتواصل
- تعزيز قدرات الموظفين، وإنشاء شبكة من الخبراء

وسلط الدكتور الكفري الضوء على عناصر إطار عمل الإشراف على البيانات التي اقترحتها نيوزيلندا، واقترح الطريق إلى الأمام باعتماد إجراء TAGES من خلال تشكيل فريق خبراء محلي للبيانات الاقتصادية لقيادة العمل. ويمكن لدولة قطر أن تكون رائدة من خلال إنشاء مجموعة خبراء محلية للبيانات الاقتصادية لقيادة العمل.

وحدد المتحدث الخطوات التالية لبدء العملية:

- إعداد قائمة الاختصاصات لمشروع شامل لتطوير الأدوات ومسودة مفهوم الإشراف والشبكات ونظم البيانات للإحصاءات الاقتصادية في قطر.
- القيام بأول تمرين للتقييم الذاتي، ووضع النموذج الأول لاستراتيجية البيانات وخارطة الطريق.
- مشاركة عملية المشروع بالكامل والنتائج مع المجموعة الاستشارية الفنية للإحصاءات الاقتصادية (TAGES) والوكالات الدولية الأخرى لتكون الحالة الأولى في المنطقة التي يمكن متابعتها.
- وأشار الدكتور الكفري إلى التجربة الفلسطينية والشراكات مع فريق خبراء الإسكوا في المضي قدماً.

ثالثًا: السيد/ أحمد العوا - لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

يشغل السيد/ العوا منصب الرئيس التنفيذي للتكنولوجيا في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، حيث يخطط ويدير ويشرف على برامج وعمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الاستراتيجية للمنظمة، ويقيم الفرص والمخاطر المتعلقة بالتقنيات الناشئة، ويقدم المشورة لمجموعات ومكاتب الإسكوا بشأن أحدث المعلومات والتطلعات المستقبلية وتقنيات الاتصال والبيانات ذات القيمة المحتملة لمجالات عمل المنظمة الأساسية. ويعمل السيد العوا أيضًا كقائد تحويل الأعمال لمشاريع النظام الرئيسية ذات الأهمية الكبيرة للمنظمة، والتي تؤثر عادةً على البرامج والعمليات الحيوية، فضلًا عن إشرافه على استراتيجية التحول الرقمي للمنظمة.

عنوان العرض: بناء منظومة بيانات حديثة - أفضل الممارسات من تجربة الإسكوا

نبذة مختصرة عن العرض

ركز عرض السيد العوا على المشهد المتغير لإنتاج البيانات واستخدام البيانات. ومن أجل بناء نظام حديث جديد، طرح العوا العديد من الأسئلة التي تمثل القضايا التي يجب معالجتها. وشملت القضايا الأكثر صلة الرؤية، وحالات استخدام البيانات، والقدرة التحليلية، وإدارة البيانات، والبنية التحتية للبيانات. ومن أجل تحديد مستوى نضج المكاتب الإحصائية الوطنية، حدد السيد العوا 5 مراحل من النضج التحليلي، وأكد على أهمية التركيز على حالة الاستخدام ووضع استراتيجية تضيف قيمة للجهات المعنية.

واقترح السيد العوا ضرورة استكشاف بنية البيانات الحديثة لتحقيق نهج شامل ومتكامل لاستخدام الحجم الكبير من البيانات التي تتطلبها الحكومات في وقتنا الحاضر. ويمكن استخدام البنية الموحدة لتعزيز ودعم مهمة البيانات وفائدتها في العمليات والأنشطة

الحكومية، وتؤدي إلى اعتماد تقنيات البيانات الضخمة بشكل ناجح. وسلط السيد العوا الضوء على البنية المرجعية رفيعة المستوى لنظام بيانات الإسكوا، وأشار إلى التطبيق العملي لإطار صنع السياسات القائم على البيانات. واختتم السيد العوا حديثه بعرض طريقة عمل بوابة بيانات الإسكوا للمنطقة العربية، حيث تقدم البوابة مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات الإحصائية التي تغطي العديد من المجالات الاجتماعية والاقتصادية، مع توفير إمكانية الوصول المفتوح إلى البيانات والتحليلات والمعلومات الإحصائية.

رابعًا: السيد/ جريج بيترسون – جهاز الإحصاء الكندي
يشغل السيد/ جريج بيترسون منصب كبير مساعدي الإحصاء المسؤول عن مجال الإحصاء الاقتصادي في جهاز الإحصاء الكندي؛ ويشمل نطاق مسؤولياته ضمان الجودة وسهولة الوصول إلى برنامج إحصائي كبير ومعقد يغطي جميع جوانب الاقتصاد الكندي بما في ذلك الإنتاج الصناعي والتجارة السلعية والاستثمار والطاقة والمعلومات المتعلقة بالبيئة وأسعار المستهلكين والمنتجين وإحصاءات الاقتصاد الكلي المنتجة داخل النظام الكندي للحسابات القومية. جدير بالذكر أن السيد/ جريج خبير اقتصادي حاصل على درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة كوينز، وقد بدأ حياته المهنية في جهاز الإحصاء الكندي عام 1990.

عنوان العرض: التجربة الكندية في دور شبكات الإحصاء الاقتصادي في الإشراف على البيانات

نبذة مختصرة عن العرض:
بدأ السيد/ بيترسون عرضه بتسليط الضوء على كيفية تغير طبيعة الإحصاءات الرسمية حيث قارن بين النموذجين القديم والجديد للإحصاءات الرسمية. ففي النموذج القديم، كانت مكاتب الإحصاء الوطنية هي المصدر الرئيسي للبيانات الاقتصادية والاجتماعية بهيكل من النوع الاحتكاري حيث كان لديها تكلفة عالية للبنية التحتية والحصول على البيانات. أما في النموذج الجديد، تُعتبر مكاتب الإحصاء الوطنية شركاء موثوقين لتجميع البيانات من مصادر مختلفة. تشمل أنشطة الإشراف في النموذج الجديد (المعايير والأطر المفاهيمية، وأطر الخصوصية والسرية، والشريك الثالث الموثوق به والمُجمع).

عرض السيد بيترسون تجربة جهاز الإحصاء الكندي مع النموذج الإحصائي الجديد باستخدام ثلاث حالات من قطاع الطاقة، وغرفة التجارة الكندية، وإطار جودة الحياة. يقوم جهاز الإحصاء الكندي بتنسيق قياس الإطار الذي يشمل شركاء من قطاعات المجتمع والأعمال والهيئات العامة. وفي الجزء الأخير من العرض، سلط السيد بيترسون الضوء على دور شبكة الأمم المتحدة للإحصائيين الاقتصاديين وهي الشبكة التي تسعى إلى دعم الدور المتطور للإحصاءات الاقتصادية الرسمية التي تنتقل إلى "ما وراء الناتج المحلي الإجمالي"

أوصى السيد بيترسون باتباع النهج التالي من الآن فصاعدًا:
- تبني نهج الفريق
- التعاون بين مكاتب الإحصاء الوطنية والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية والأعمال التجارية والمجتمع المدني لكسر الحواجز بين الإحصاءات الاقتصادية والسكانية والبيئية
- تبني منظور عالمي للتنمية

الجلسة الرابعة: الدقة في التنمية المستدامة باستخدام الذكاء الاصطناعي

رئيس الجلسة: دكتور محمد عمران من عالم أول في معهد قطر لبحوث الحوسبة

يشغل الدكتور/ محمد عمران منصب "عالم أول ورئيس فريق حوسبة الأزمات" في معهد قطر لبحوث الحوسبة. ويركز بحثه متعدد التخصصات على معالجة اللغة الطبيعية، والحوسبة الاجتماعية، والتعلم الآلي التطبيقي. وهو يقوم بتحليل كميات كبيرة من بيانات الاستشعار الاجتماعي خلال المواقف الحرجة باستخدام تقنيات تحليل البيانات الضخمة، مثل التنقيب عن البيانات، والتعلم الآلي، والشبكات العصبية العميقة. ويعمل حاليًا على تطوير نماذج وتقنيات وتكنولوجيا حسابية جديدة تعود بالفائدة على الجهات المعنية للإلمام بالأحوال ومعرفة المعلومات القابلة للتنفيذ أثناء الكوارث المفاجئة. وقد حصل الدكتور/ عمران على درجة الدكتوراه في علوم الكمبيوتر من جامعة ترينتو في عام 2013، ثم التحق بمعهد قطر لبحوث الحوسبة بصفة "باحث ما بعد الدكتوراه". ونشر الدكتور/ عمران أكثر من 100 ورقة بحثية مراجعة من قبل الأقران في المؤتمرات والمجلات الدولية رفيعة المستوى، حيث حصلت أربعة من أوراقه البحثية على جائزة أفضل ورقة، وورقتين على جائزة ثاني أفضل ورقة.

أولاً: دوهيونج كيم – اليونيسف

يشغل الدكتور دوهيونج كيم منصب كبير خبراء علوم البيانات في مبادرة «جيجا» التابعة لصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ويمتلك ما يزيد عن عقود من الخبرة في العمل على التحليل الجغرافي المكاني وتطبيقات الاستشعار عن بعد. وحصل د. دوهيونج على درجة الدكتوراه من جامعة ميريلاند عام 2015، حيث ركزت رسالة الدكتوراه على استخدام بيانات الاستشعار عن بعد لتحليل الغطاء الأرضي وتغيير استخدام الأراضي على النطاق العالمي. وبعد حصوله على درجة الدكتوراه، عمل د/ دوهيونج في مركز جودارد لرحلات الفضاء التابع لوكالة ناسا كباحث ما بعد الدكتوراه؛ كما عمل مع عدد قليل من المنظمات الدولية، كمجموعة البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومن ثم انضم إلى مكتب اليونيسف للابتكار في عام 2017. وتركزت اهتماماته البحثية على تطبيق البيانات الجغرافية المكانية وخوارزميات التعلم الآلي لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

عنوان العرض: الذكاء الاصطناعي لتخطيط المدارس

نبذة مختصرة عن العرض

بدأ العرض بطرح نبذة عن مبادرة «جيجا»، وهي مبادرة مشتركة بين اليونيسف والاتحاد الدولي للاتصالات تهدف إلى توصيل الشباب بالإنترنت. ومنذ تأسيسها في عام 2019، نجحت مبادرة «جيجا» بتوصيل أكثر من 1.3 مليون شخص بالإنترنت، مع أكثر من 3,700 مدرسة متصلة بالإنترنت.

تعمل مبادرة «جيجا» على تطوير قاعدة بيانات للمدارس، وتحديد المدارس التي ليس لديها اتصال بالإنترنت. وفي أحد المشاريع في دولة السودان، تمثل أحد التحديات في أن بيانات موقع المدرسة كانت غالبًا غير متاحة، وقد نشرت مبادرة «جيجا» الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لتحديد المدارس بطريقة فعالة وقابلة للتطوير. وباستخدام صور الأقمار الصناعية عالية الدقة من شركة ماكسار/ وزارة الخارجية الأمريكية، تم تقييم مربعات الصور لمناطق جغرافية تبلغ 600 م × 600 م باستخدام الذكاء الاصطناعي لتحديد هياكل المباني داخل المربعات التي تبدو وكأنها مبانٍ مدرسية، مع تحديد مواقع المدارس بعد ذلك. ووصل هذا النموذج في بادئ الأمر إلى معدل دقة يقارب 80٪، مع وجود أخطاء في تحديد الهياكل بشكل غير صحيح كتصنيف بعض الأسوار والمباني الصناعية على أنها مدارس. وقد تم تحسين النموذج باستخدام التعلم الآلي، ومن ثم تحسنت الدقة إلى حوالي 90٪. وتتمثل الخطوات التالية في تعزيز قابلية التوسع في تطبيق النموذج على البلد بأكمله.

علاوة على ذلك، يتم حاليًا تطبيق نماذج مماثلة من خلال مبادرة جيجا في بلدان أخرى، لا سيما عبر إفريقيا وأمريكا الجنوبية؛ علمًا بأن البلدان والمناطق المختلفة لها تضاريس وأنواع مختلفة من الهياكل المدرسية وبالتالي تتطلب منهجًا مخصصًا في كيفية برمجة الذكاء الاصطناعي لتحديد المدارس. وتتمثل التطورات الإضافية في العملية في زيادة تحسين قابلية التوسع وأتمتة معالجة البيانات وإنشاء واجهة برمجة تطبيقات لنشر النموذج.

ثانيًا: الدكتورة/ وفاء أبو الحُسن - الإسكوا

تشغل الدكتورة/ وفاء أبو الحُسن منصب رئيسة قسم الإحصاءات الاقتصادية والبيئية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وتحمل شهادة دكتوراه في الإحصاء التطبيقي وعلوم البيئة من جامعة ماكجيل في كندا، وشهادة ماجستير في علوم البيئة من جامعة مونتريال في كندا. وهي تقود حاليًا برنامج عمل خاص بالإحصاءات الاقتصادية والبيئية، وتطوير المشاريع، وتقديم المساعدة الفنية، وبناء القدرات للبلدان الأعضاء من أجل تعزيز وتحديث أنظمتها الإحصائية، وتنفيذ معايير الإحصاءات الدولية، ورصد التقدم المحرز في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030.

عنوان العرض: الاستشعار عن بعد لرصد الفيضانات وإدارة الكوارث في المجتمعات المحلية في حوض النيل والمناطق الساحلية في مصر

نبذة مختصرة عن العرض:

بدأ العرض بالتطرق إلى أهمية إدارة الكوارث بوصفها عقبة أمام التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تم تقديم إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، مع التركيز على متطلبات الإبلاغ والحاجة إلى مصادر البيانات سواء التقليدية والناشئة. علاوة على ذلك، تم تسليط الضوء على التقنيات الجغرافية المكانية، ورصد الأرض عن بعد ووسائل التواصل الاجتماعي كمصادر بيانات جديدة مهمة يمكن الإبلاغ عنها في الوقت المناسب وبطريقة متكررة ومصنفة، لا سيما في المناطق النائية.

وبعد ذلك، تم تحديد الارتباط التكميلي لمصادر البيانات الجديدة بالإحصاءات الرسمية، إلى جانب الحاجة إلى الشراكة والتعاون بين مكاتب الإحصاء الوطنية ووكالات

رسم الخرائط الوطنية ووكالات الحد من مخاطر الكوارث. وتم استعراض دراسات الحالة التي تحدد الأضرار والتحديات التي وقعت في فيضانات 2015 و2016 و2020 في دول حوض النيل والمناطق الساحلية في مصر. إلى جانب ذلك، تمت الإشارة إلى المبادرات الحالية الجارية لتقليل الخسائر في الأرواح والأضرار الناجمة عن الفيضانات المستقبلية من خلال الكشف المبكر وتقييم الأضرار، بما في ذلك تطوير أداة تقدير الفيضانات المحلية ودليل للكشف عن الفيضانات باستخدام رصد الأرض ومحرك جوجل إيرث.

ثالثًا: الدكتور/ علاء الدين شموغ – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
يشغل الدكتور/ علاء الدين شموغ منصب كبير مستشاري التحول الرقمي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أوكرانيا. وتمتد خبرته لأكثر من 15 عامًا تولى خلالها مناصب عدة مع الأمم المتحدة في السودان والإمارات العربية المتحدة والبوسنة والهرسك وكوسوفو وأفغانستان وتركيا وسوريا ونيوزيلندا والولايات المتحدة وماليزيا وأوكرانيا.
فضلًا عن ذلك، فهو خبير في تطوير وتوظيف التقنيات الرقمية في سياق التنمية البشرية. وحصل د. شموغ على درجة الدكتوراه في علم المعلومات من جامعة أوتاجو في نيوزيلندا، وتشمل اهتماماته البحثية الذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي، والبرمجة اللغوية العصبية، والويب الدلالي.

عنوان العرض: استخدام التعلم الآلي/ معالجة اللغة الطبيعية في تتبع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة

نبذة مختصرة عن العرض:
بدأ العرض التقديمي بطرح نبذة عن تقنية الاستماع الاجتماعي، والتي تتضمن التقاط المعلومات من وسائل التواصل الاجتماعي في شكل كلمات رئيسية لتحديد نبض الحشود واتجاهات النقاش في المجتمع. وعلى الرغم من أن استخدام الكلمات الرئيسية يتسم بالسرعة والفعالية نسبيًا، فإن استخدام معالجة اللغة الطبيعية والشبكات العصبية الاصطناعية يجعل النهج أكثر فائدة؛ حيث تُستخدم المتجهات لتمثيل جمل الاختلاف وتقييم أهداف التنمية المستدامة الأكثر صلة بها، كما يتم تقييم المشاعر والتشابه بين التغريدات.
وقد أشار العرض التقديمي بعد ذلك إلى تطبيق في أوكرانيا يمكن به تقييم نبض المجتمع من خلال التصفية حسب هدف معين من أهداف التنمية المستدامة، أو منطقة موضوعية، أو فترة زمنية، أو منطقة جغرافية معينة، وكذلك تحديد التغريدات على وسائل التواصل الاجتماعي بناءً على ما إذا كانت إيجابية أم سلبية، أو تحديد مشاعر معينة. تُستخدم ثماني فئات أساسية من المشاعر لتصنيف التغريدات تتضمن 42 فئة ثانوية.
إن المستقبل يتجاوز رسم خرائط التغريدات بناء على أهداف التنمية المستدامة ورسم الخريطة على مستوى الهدف والمؤشر، بالإضافة إلى تغطية المزيد من المناطق الإقليمية، بحيث يمكن للتنبؤات النموذجية إبلاغ صانعي السياسات في المجالات الجغرافية أو الموضعية بالمواطن التي يجب فيها إجراء معظم التحسينات. كما سيُستخدم التقييم اليدوي للنتائج لزيادة تحسين دقة تصنيف أهداف التنمية المستدامة وتطوير مجموعة نصوص معنونة لأهداف التنمية المستدامة، كما سيتم أيضًا استكشاف استخدام الصور بالإضافة إلى النصوص.

رابعًا: الدكتور/ غونزالو بيزارو – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
يشغل الدكتور/ غونزالو بيزارو منصب المستشار الإقليمي بشأن تكامل أهداف التنمية المستدامة في المركز الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقام سابقًا بتصميم وتقديم عرض التنمية المتكاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن أهداف التنمية المستدامة، وتطوير وتطبيق آلية تحليل النظام وأدواته.
يتمتع الدكتور/ بيزارو بخبرة مهنية تزيد عن 20 عامًا في القطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة، وهو حاصل على درجة الدكتوراه في إدارة الموارد المائية من كلية الدراسات العليا للفنون والعلوم بجامعة كولومبيا في مدينة نيويورك. وانضم الدكتور/ بيزارو إلى أسرة الأمم المتحدة في شهر أكتوبر 2005 كمستشار سياسات الموارد المائية في مشروع الألفية التابع للأمم المتحدة، وهو بمثابة هيئة استشارية للأمين العام. ومنذ انضمامه إلى منظومة الأمم المتحدة، ركز الدكتور/ بيزارو على دمج الأهداف العالمية في عمليات تخطيط التنمية الوطنية وحل مشاكل الاستدامة.

عنوان العرض: التنمية المستدامة والذكاء الاصطناعي

نبذة مختصرة عن العرض:
استهل الدكتور/ بيزارو العرض بتحديد إطار للحالة الراهنة للتقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة، حيث أن البلدان التي تحتل مرتبة عالية جدًا في مؤشر التنمية البشرية تحتل مرتبة أدنى من حيث البصمة البيئية. فلم تنجح أي بلد في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة بالكامل، وتحتاج البلدان إلى رسم مسار فردي خاص بها نحو التنمية المستدامة. باتباع مبادئ خطة التنمية المستدامة المتمثلة في "الشمول" و"التكامل" و"عدم ترك أي شخص وراء الركب"، يمكن للبلدان أن تضمن أنها تزيد من أوجه التآزر بين أهداف التنمية المستدامة وخفض عدم المساواة كما يمكن تسريع التنمية من خلال الانتقال من مراقبة متوسط الأداء في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني إلى مراقبة أداء مواقع محددة مع توفير قدر أكبر من البيانات المصنفة.
أما الجزء الثاني من العرض التقديمي، فقد استكشف مدى قدرة الذكاء الاصطناعي على تسريع التنمية المستدامة. ففي حين أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي يمكن أن يكون لها تأثيرات إيجابية وسلبية على التنمية، تشير الدلائل إلى أن التأثير بشكل عام أكثر إيجابية إلى حد كبير. ومن الأمثلة الإيجابية التي تم تسليط الضوء عليها استخدام معالجة اللغة الطبيعية لفهم نطاق خطاب الكراهية في وسائل التواصل الاجتماعي.
إلى جانب ذلك، ركز الجزء الثالث من العرض التقديمي على استخدام الذكاء الاصطناعي لرصد التقدم، حيث يمكن أن يؤدي استخدام الذكاء الاصطناعي إلى مزيد من الأفكار حول ما إذا كنا نحقق تقدمًا في التنمية أم لا. وكمثال على ذلك، فإن منصة مستقبل البيانات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هي بمثابة مستودع للبيانات مزود بقدرات محاكاة يمكن أن تدعم صانعي السياسات في فهم عواقب خيارات السياسة المختلفة.

الجلسة الخامسة: تحديث المنظومة الإحصائية

رئيس الجلسة: الدكتورة/ شريفة نعمان العمادي - المدير التنفيذي لمعهد الدوحة الدولي للأسرة

د. شريفة العمادي حاصلة على درجتي الدكتوراه والماجستير في علم النفس والإرشاد من جامعة مانشستر متروبوليتان، كما حصلت على الميدالية البلاتينية لحاملي درجة الدكتوراه في يوم التميز التعليمي بدولة قطر لعام 2009.

علاوة على ذلك، فالدكتورة العمادي طبيبة نفسية إكلينيكية معتمدة من وزارة الصحة العامة بدولة قطر تعمل حاليًا كطبيبة نفسية مرخصة لعلاج الاضطرابات السلوكية، وخاصة إدمان المخدرات كما تعتبر أستاذه للعلاقات الأسرية في جامعة قطر. وإلى جانب دورها كمدير تنفيذي لمعهد الدوحة الدولي للأسرة، فهي عضوة كذلك في اللجنة الوطنية للمرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وعضوة في مجلس إدارة في قسم العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة قطر.

أولاً: السيد/ محمد علي الغامدي – مؤسسة قطر الخيرية

يشغل السيد/ محمد علي الغامدي منصبي رئيس الحوكمة ومدير وحدة التعاون الدولي في مؤسسة قطر الخيرية. حصل السيد/ الغامدي على درجة البكالوريوس في الخدمة الاجتماعية من جامعة قطر عام 2000 وتقلد عدة مناصب في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بين عامي 1991 و2004 قبل أن يتم تعيينه مديرًا لمكتب الوزير بين عامي 2004 و2006؛ ثم عين مديرًا عامًا لمركز قطر الثقافي الإسلامي / الفنار بين عامي 2006 و2011.

عنوان العرض: توثيق المساعدة التي تقدمها منظمات المجتمع المدني: الإطار والتحديات والمتطلبات: تجربة قطر الخيرية

نبذة مختصرة عن العرض:

تتجلى بؤرة التركيز الأساسية لهذا العرض في مساهمة المجتمع المدني القطري في نظام التضامن الدولي من خلال المساعدات الإنسانية والإنمائية المقدمة للعديد من البلدان في جميع أصقاع العالم، حيث يشهد الوضع الإنساني تدهورًا ناجمًا عن الكوارث والأزمات التي يعاني منها عدد كبير من الدول، إلى جانب تزايد الفقر الذي يعيق الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية الوطنية مما أدى إلى تسريع وتزايد احتياجات عديد البلدان، مما يستدعي تعزيز قدرة الدول الإحصائية لتحديد وتتبع وتوثيق وتقديم التقارير عن المساعدة التي تشتد الحاجة إليها والاستجابة الإنسانية للبلدان المستفيدة. ومن ناحية أخرى، ففي سبيل التمكن من تقييم مدى الجهود المبذولة في دعم القطاعات التنموية المختلفة وفقًا للأهداف التنموية المحددة في استراتيجياتها الوطنية، تحتاج دولة قطر إلى هذه البيانات والإحصاءات حتى تعد تقاريرها بدقة عن مساهمتها في دعم نظام التضامن الدولي في شكل مشاريع إنسانية وتنموية. وبالرغم من وجود أنظمة عمل مرجعية لتوثيق المساعدات مثل خدمة التتبع المالي للمساعدات الإنسانية (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية) ونظام إبلاغ الدائنين (CRS) التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن جهود توثيق المساعدات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني تواجه جملة من التحديات والصعوبات، لعل أبرزها تنوع واختلاف الممارسات والأنظمة الإحصائية الوطنية، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الحصول على البيانات وإدارتها وفق أفضل الممارسات الدولية. وجدير بالذكر أن هذا العرض يسلط الضوء بالأساس على تجربة قطر الخيرية كنموذج في إدارتها للبيانات الإحصائية المتعلقة بالمساعدات التنموية والإنسانية التي تقدمها لأكثر من ستين دولة سنويًا.

ثانيًا: الدكتور/ أتيلا كرمان – مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)

يشغل الدكتور/ أتيلا كرمان منصب مدير إدارة الإحصاء والمعلومات في مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، التابع لمنظمة التعاون الإسلامي. وحصل على درجة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية في عام 2001، ودرجة الماجستير في الإدارة المالية في عام 2004، ودرجة الدكتوراه في بحوث العمليات في عام 2015. وانضم إلى مركز سيسرك في شهر أبريل 2007 بعد أن عمل في قطاعات الاستشارات الإدارية، والتدقيق المالي، والبحوث الاقتصادية في تركيا وألمانيا. وتشمل الاهتمامات البحثية للدكتور/كرمان القضايا الإستراتيجية والإدارية للإحصاءات الرسمية، وأهداف التنمية المستدامة، وتنمية القدرات الإحصائية، واتخاذ القرارات الغامضة متعددة المعايير مع نقص المعلومات.

عنوان العرض: جهود تحديث التشريعات الإحصائية والتنسيق ضمن الأنظمة الإحصائية الوطنية: منظور إقليمي

نبذة مختصرة عن العرض:

ركز هذا العرض على المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية إلى جانب موضوعين بخصوص "الثقة في المؤسسات" و "حق المواطن في الوصول إلى المعلومات العامة"، واللذين يمكن تحقيقهما من خلال ضمان شفافية التشريعات والقواعد والتدابير المتعلقة بتشغيل النظام الإحصائي جنبًا إلى جنب مع الإحصاءات الرسمية التي سيتم إنتاجها ليس فقط من قبل مكاتب الإحصاء الوطنية، بل كذلك من قبل المؤسسات العامة الأخرى التي تشكل النظم الإحصائية الوطنية بطريقة منسقة. ومع انتشار جائحة كوفيد19- وما تسببت به من تحديات عديدة واجهت مكاتب الإحصاء الوطنية في تعديل حوكمة البيانات الخاصة بها لتلبية متطلبات البيانات مع تعويض ندرة البيانات بسبب التنفيذ المحدود للمسح الميداني، ثبت مرة أخرى أن هناك حاجة

إلى قوانين إحصائية مناسبة وتنسيق فعال داخل مكاتب الإحصاء الوطنية لتطوير وتنفيذ الاستجابات لمثل هذه الأزمات. بناءً على ذلك، يركز هذا العرض على جهود مركز سيسرك التابع لمنظمة التعاون الإسلامي في قضيتين استراتيجيتين وإداريتين مهمتين بشأن الإحصاءات الرسمية، هما: تحديث التشريعات الإحصائية والتنسيق داخل الأنظمة الإحصائية الوطنية، والتي من شأنها التأثير على ثقافة البيانات (المفتوحة) في إطار إحصائي رسمي.

ثالثًا: الدكتور/ صلاح المزاحمي - المركز الإحصائي الخليجي
يشغل الدكتور/ صلاح المزاحمي منصب مدير إدارة مؤشرات البحث والتطوير في المركز الإحصائي الخليجي منذ شهر مارس 2017، كما يشغل منصب مدير إدارة الإحصاءات السكانية والاجتماعية بالإنابة.
حصل الدكتور صلاح على درجة الدكتوراه في الصحة العامة من جامعة كوينزلاند في بريزبين، أستراليا (2015)، وكانت رسالة الدكتوراه حول دراسة أنماط الوفيات في سلطنة عُمان من خلال المراجعة المتعمقة للأنماط الوبائية والديموغرافية.
تخرج الدكتور صلاح من جامعة السلطان قابوس في سلطنة عمان بدرجة بكالوريوس في الرياضيات والحوسبة في عام 1992. وفي عام 2003، حصل على درجة الماجستير في علم الأوبئة التطبيقية من جامعة كورتين للتكنولوجيا في بيرث، أستراليا.

عنوان العرض: دعم أجندة مجلس التعاون الخليجي بالأدلة الإحصائية في منظومة البيانات المتطورة - الآفاق والتحديات

نبذة مختصرة عن العرض:
يناقش هذا العرض الآفاق المستقبلية والتحديات الرئيسية التي تواجه النظام الإحصائي لمجلس التعاون الخليجي في دعم المجلس مع دخوله العقد الخامس من تأسيسه ببيانات وأدلة إحصائية موثوقة وعالية الجودة في ظل الزيادة الكبيرة في الطلب، من ناحية، والكمية الكبيرة من البيانات المتاحة من مصادر غير رسمية في الغالب، من ناحية أخرى.. لا شك أن هذا الواقع الجديد يمثل تحديًا كبيرًا لامحالة، إلا أنه يوفر في الوقت نفسه فرصة عظيمة للأنظمة الإحصائية الوطنية ودول مجلس التعاون الخليجي، فنتيجة لهذا النظام الجديد للبيانات، يمكن إنتاج بيانات ومعلومات منسقة وذات قيمة مضافة عالية، ودعم اتخاذ القرار وصياغة السياسات السليمة، ورصد تنفيذ أجندة مجلس التعاون الخليجي على أرض الواقع، فضلاً عن تقييم التأثير والأداء، مع إبراز مكانة كتلة دول مجلس التعاون الخليجي كلاعب إقليمي ودولي رائد.
إضافة لذلك، أوصى العرض بتعزيز الهيكل التشريعي والمؤسسي للبيانات الوطنية بطريقة تؤكد دور المكاتب الإحصائية الوطنية في قيادة التحول وفي تحسين فعالية التعاون والتنسيق بين منتجي البيانات ومستخدميها في النظام الإحصائي الوطني (صناع السياسات والباحثون والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني والجمهور العام، إلخ)، وضمان توافر البيانات الإحصائية الآنية والموثوقة ذات الجودة وذات الصلة لجميع المستخدمين.

رابعًا: السيد/ أبو كمارا – معهد البنك الإسلامي للتنمية
حصل السيد/ أبو كمارا على درجة الماجستير في الإحصاء من جامعة آرهوس في الدنمارك. ويشغل حاليًا منصب كبير الإحصائيين في قسم البحوث الاقتصادية والإحصاء في معهد البنك الإسلامي للتنمية. ويقود فريقًا من الإحصائيين المسؤولين عن البيانات والأنشطة الإحصائية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. ويمتلك خبرة تتجاوز 20 عامًا من العمل في مجال الإحصاء. وقد عمل سابقًا في مكتب الإحصاءات في غامبيا بمنصب مدير تنسيق ونشر وجودة الإحصاءات في نظام الإحصاء الوطني. وقاد أعمال تصميم وتنفيذ المسوح/ التعدادات في المجالات المالية والاقتصادية والديموغرافية الأسرية والقوى العاملة والزراعة، وإعداد إطارات أخذ العينات، وإدارة الموظفين الميدانيين والمكتبيين، وتصميم الاستبيانات؛ وجمع البيانات، ومعالجتها، وجدولتها، وتحليلها، ونشرها.

عنوان العرض: أهمية البيانات في توجيه أنشطة البنك الإسلامي للتنمية لدوله الأعضاء البالغ عددها 57 دولة

نبذة مختصرة عن العرض:
الهدف من العرض هو إبراز أهمية اتخاذ القرار المبني على الأدلة؛ إذ تستفيد مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من البيانات التي تنتجها السلطات الإحصائية الوطنية وكذلك بيانات المصادر الدولية المرموقة بهدف إثراء قراراتها المتعلقة بأمور منها (1) استهداف التدخل لأهم المشاريع في الدول الأعضاء (2) فهم أداء حافظة الأعمال بغية اتخاذ قرارات مستنيرة وتسهيل الحوار على مستوى الدولة (3) تقييم تأثير تدخلها في الدول الأعضاء (4) رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (5) توفير التدريب ودعم المؤتمرات / الندوات والأنشطة الأخرى للدعم والنشر وبناء المعرفة في الدول الأعضاء بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى. بناءً عليه، سوف يُعرف هذا العرض الجمهور على مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ونموذجها الفريد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والاتجاهات التمويلية، والتدخلات المستهدفة. إضافة لذلك، سيتعرف الجمهور على أنواع ومصادر البيانات التي تستخدمها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إثراء عملية صنع القرار.
إن البيانات التي يتم تجميعها وتحليلها ونشرها من جانب المنظمات تكون في كثير من الأحيان بيانات أولية تنتجها النظم الإحصائية الوطنية، وتساعد هذه البيانات إلى جانب البيانات الواردة من المنظمات الدولية المرموقة في اتخاذ خيارات سياسية مستنيرة. ولذلك، فمن الضروري تعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية ومنتجي البيانات الآخرين في النظم الإحصائية الوطنية لإتاحة البيانات المطلوبة لرصد ورفع تقارير عن التقدم المحرز في المبادرات الوطنية والدولية

كأهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يمكن أن تساعد مصادر البيانات والأساليب والأدوات الجديدة في تحسين دقة توقيت بيانات التنمية ونطاق تغطيتها وجودتها من خلال التعاون والشراكة وتبادل المعلومات. سيواصل البنك الإسلامي للتنمية تعزيز تعاونه مع المنظمات الدولية ذات الصلة لتسهيل تعزيز القدرة الإحصائية للدول الأعضاء، لا سيما في هذه الأوقات التي يكون فيها صنع القرار المبني على الأدلة أمرًا بالغ الأهمية.

خامسًا: الدكتور/ هادي السعيدي المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية بعمان

السيد/ السعيدي هو إحصائي اقتصادي وخبير في التخطيط الاستراتيجي وتقييم وتحديث النظم الإحصائية، وعمل في العديد من المؤسسات الحكومية بتونس، ويشغل حاليًا منصب مدير عام المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية بعمان منذ 2019.

عنوان العرض: الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاء ودورها في دعم قدرة الأجهزة الإحصائية على إدارة وحوكمة البيانات من أجل التنمية

نبذة مختصرة عن العرض

ناقش العرض أهمية إعداد الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الاحصائيات باعتبارها من اهم آليات التنسيق الاحصائي داخل النظام الاحصائي الوطني وخارجه حيث يتم اعداها وفق منظور تشاركي وتفاعلي بين مختلف المتدخلين في العملية الإحصائية، وبالتالي وضع رؤى ورسائل وأهداف تترجم الى حد كبير حاجيات المستخدمين وتستطلع توقعاتهم وآمالهم من منظومة الإنتاج الاحصائي الوطني والى أي مدى يساهم في الاستجابة لحاجياتهم. كما ان الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الاحصائيات تضمن الحد الأدنى من توفير بيانات ومؤشرات لإعداد الاستراتيجيات التنموية باعتبارها من اهم مكونات الاستراتيجية الإحصائية. كما ستحاول المداخلة تقديم فكرة عامة حول كيفية اعداد الاستراتيجيات الوطنية وارتباطها الوثيق بالحاجيات الى البيانات الإحصائية لبناء الاستراتيجيات التنموية المبنية على الأدلة.

سادسًا: د. دويغو سيفر محمد أوغلو من جامعة حمد بن خليفة، ود. داميلولا أولوي من جامعة حمد بن خليفة.

الدكتورة/ دويغو سيفر محمد أوغلو باحثة بعد الدكتوراه في جامعة حمد بن خليفة، الدوحة. وهي حاصلة على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة كوتش في اسطنبول. شغلت سابقًا العديد من المناصب في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، ومركز الطاقة في باريس كباحثة زائرة كما عملت أيضًا في مشروع آفاق الاتحاد الأوروبي لعام 2020: المستقبل (مستقبل العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا: رسم الخرائط وسيناريوهات الاختبار) لمحركات الطاقة والمناخ.

الدكتور/ داميلولا س. أولاوي يشغل منصب بروفسور وأستاذ كرسي في منظمة اليونسكو لقانون البيئة والتنمية المستدامة في جامعة حمد بن خليفة، الدوحة، قطر. وهو أيضًا زميل مستشار في معهد النفط والغاز والطاقة والبيئة والتنمية المستدامة (OGEES Institute)، وجامعة Afe Babalola، في مدينة أدو إكيتي، نيجيريا. وفي عام 2022، تم تعيينه كخبير مستقل في فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وقبل ذلك، عمل خبيرًا مستقلًا في مجموعة العمل التابعة للاتحاد الأفريقي والمعنية بالصناعات الاستخراجية، والبيئة، وانتهاكات حقوق الإنسان في إفريقيا.

عنوان العرض: دور البيانات في رصد تأثير تغير المناخ والتنبؤ به

نبذة مختصرة عن العرض:

تناول العرض التقديمي قضية تغير المناخ الذي يتطلب بيانات واضحة وموثوقة وشفافة حول مستويات الامتثال لمعايير خفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري والتأقلم معها، ومعلومات عن العقوبات التي تم تقييمها في حالة عدم الامتثال. وبصرف النظر عن قيمتها المعلوماتية للمنظمين وعامة الناس، يمكن للبيانات الإحصائية المتعلقة بالحد من الانبعاثات أن تخدم غرض تقييم ورصد الأثر العملي والفعالية لقانون وسياسة المناخ. إلى جانب ذلك، يمكن لمثل هذه البيانات أيضًا تمكين مؤسسات الأعمال والوكالات الحكومية والوزارات الأخرى من تصميم وتنفيذ برامج الاستدامة الخاصة بهم بطريقة مستنيرة.

وعلى الرغم من الأهمية النظامية للبيانات في رصد تأثير تغير المناخ والتنبؤ به، فإن العديد من التحديات العملية، لا سيما الافتقار إلى الوصول العادل إلى تقنيات رصد البيانات، لا تزال عقبة تعترض سبيل توافر بيانات إحصائية موثوقة يمكن التحقق منها بشأن آثار تغير المناخ والاستجابات في جميع أركان العالم. فضلًا عن ذلك، ناقش هذا العرض الحاجة الملحة لمعالجة هذه العقبات التي تعيق جمع البيانات والتحقق منها ورصدها. والأهم من ذلك هو حاجة وكالات التنمية الدولية لمعالجة العوائق النظامية لتدفق وامتصاص تقنيات الاستشعار عن بعد التي يمكن أن تمكن السلطات الإحصائية في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من اكتشاف ورصد وقياس ممارسات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري للمشغلين واقتراح مقاربات تنظيمية مستنيرة من شأنها التخفيف بشكل كلي ومعالجة ممارسات التنفيس. إلى جانب ذلك، تلعب السلطات الإحصائية أيضًا أدوارًا رئيسية في زيادة التدريب وتنمية القدرات على نشر مثل هذه التقنيات المناخية.

الجلسة السادسة: الإشراف على البيانات، وإدارتها، واستراتيجياتها

رئيس الجلسة: الدكتورة/ جولييت إبراهيم - وزارة الصحة العامة

تشغل الدكتورة/ جولييت إبراهيم حاليًا منصب مدير الصحة الإلكترونية في وزارة الصحة العامة بدولة قطر، حيث تعمل على تطوير أنظمة وطنية ومنصات تكامل لربط المعلومات عبر القطاع الصحي؛ بما في ذلك إنشاء برنامج لتبادل المعلومات الصحية الوطنية ومستودع بيانات مركزي. وتعمل الدكتورة/ إبراهيم في مجال الرعاية الصحية الحكومية في قطر منذ أكثر من 15 عامًا تميزت بالريادة والعمل في عدة مجالات تتعلق بالتخطيط والاستراتيجية ووضع السياسات على مستوى الوزارة، بما في ذلك قيادة تطوير الاستراتيجية الوطنية للصحة الأولى 2011-2016، والثانية 2018-2022.

أولًا: وان محمد شهر النظام – دائرة الإحصاء الماليزية
يشغل وان محمد شهر النظام منصب مدير أول شعبة الإحصاء السكاني والديموغرافي في دائرة الإحصاء الماليزية، كما أنه المسؤول عن تخطيط وإعداد وتنفيذ تعداد السكان والمساكن ومسح ما بين التعدادات، وتحليل وإنتاج إحصاءات السكان والمساكن بناءً على بيانات التعداد والمسح؛ وإنتاج المعلومات والخرائط الجغرافية المكانية باستخدام نظام المعلومات الجغرافية؛ وجمع الإحصاءات الحيوية وتقدير معدلات الخصوبة والوفيات والزواج والطلاق على أساس سجلات المواليد والوفيات والزواج والطلاق؛ وإعداد التقديرات والإسقاطات السكانية الراهنة وجداول الحياة بالإضافة إلى المؤشرات الديموغرافية الأخرى.

عنوان العرض: إدارة البيانات مقارنة بالإشراف على البيانات: ما هو الدور في تبسيط نظام الإحصاء الوطني؟ تجربة ماليزيا

نبذة مختصرة عن العرض

يعتبر تبسيط البيانات بمثابة محور هذا العرض، فبصرف النظر عن الحفاظ على جودة البيانات غير أنه يوجد تأييد كبير لمشاركة القوى المحلية في عملية إدارة البيانات. وفي سبيل إنشاء أطر عمل فعالة وقابلة للتطبيق، فمن الضروري إشراك الهيئات المحلية بدعم من المبادئ التوجيهية لمنظمات البيانات الدولية. علاوة على لك، سيتم نشر البحث مقترنًا بمبادرات البيانات الشاملة تحت سيطرة وإدارة وإشراف المجلس الأعلى والذي سيعمل على تبسيط النظام الإحصائي الوطني مما يعزز المعرفة الإحصائية السليمة بجميع القدرات مع الخبرة التكنولوجية، ولتعزيز ثقافة البيانات بين مستخدمي البيانات ومعالجة الثغرات في النظم على النحو المذكور ادناه[1]:

- غياب الإدارة الأفقية للتوجه الاستراتيجي في قضايا البيانات
- غياب البنية التحتية الرقمية المناسبة وإطار قواعد معقد
- التحدي المتمثل في إدارة كميات كبيرة من البيانات المتباينة
- الافتقار إلى المعرفة بالبيانات والتحفظ الثقافي

ومع ذلك، يطرح المتحدث الآراء التالية على وجه التحديد:

1. تبني أفضل الممارسات كتشجيع جميع الجهات المعنية مثل المؤسسات الحكومية على مراجعة جودة بياناتهم، وإشراك الجميع في إعداد استراتيجيات البيانات الوطنية، ونشر النظام القانوني لتمكين الاستخدام المشترك للبيانات.
2. تطوير القدرات التحليلية عبر محو الأمية بالبيانات وعلوم البيانات وهندسة البيانات، من خلال المقارنة المرجعية والتنسيق الوثيق مع المجتمع الدولي لتبادل الخبرات في إدارة البيانات بسلاسة فيما يتعلق بالأطر والمعايير المحدثة
3. ممارسة منهجيات استباقية كتطوير أطر إدارة البيانات والإشراف عليها، والتواصل الفعال مع الجهات المعنية من أجل التوصل لسيناريو مربح للجميع.
4. إنشاء أنظمة لمنظمات البيانات بهدف بناء أطر عمل خاصة بها من خلال اتباع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة مثل توفير البيانات، وتنظيم البيانات، وتسهيل نشر البيانات، وبناء الثقة، وتشجيع استخدام البيانات، ووضع اللوائح المنظمة.

لذا ساهم فريق العمل المعني بالإشراف على البيانات التابع للأمم المتحدة في بزوغ المفاهيم الناشئة كإدارة البيانات والإشراف على البيانات، كما يتم إنشاء مسارات العمل التي ساهمت في الشرح التفصيلي للمفاهيم ودراسات الحالة ذات الصلة. ومع الإدراك القوي لأهمية إدارة البيانات والإشراف عليها، وخصصت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة أعمال دورتها الثالثة والخمسين لتقديم قراءة تكميلية حول مسارات العمل الخمسة لمجموعة العمل المعنية بالإشراف على البيانات، التي تغطي إدارة البيانات، والإنصاف والشمول، والمشاركة والتعاون، والصلات مع أجندة بيانات المدينة City-data، وتطوير إطار مفاهيمي شامل. وتسلط الوثيقة الضوء أيضًا على حاجة مكاتب الإحصاء الوطنية لتحمل مسئولية توفير البيانات للدولة.

ثانيا: السيد/ روب بمبستيد – هيئة الإحصاء البريطانية
يشغل روب منصب رئيس موظفي الإحصاء الوطني، ويتولى مسؤولية أمانة السياسة المركزية لهيئة الإحصاء في المملكة المتحدة، حيث يقوم بتطوير

1 مناقشة الإشراف على البيانات في مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين وفي كندا

وتنفيذ التشريعات والسياسات الإحصائية لمكتب الإحصاء الوطني وعبر النظام الإحصائي في المملكة المتحدة والخدمات الإحصائية الحكومية، إضافة إلى أنه المستشار الرئيسي لموظفي الإحصاء الوطني ولرئيس مجلس إدارة المملكة المتحدة، ومجلس إدارة هيئة الإحصاء في المملكة المتحدة.
عنوان العرض: الإدارة والاستراتيجية

نبذة مختصرة عن العرض
طرح هذا العرض التقديمي لمحة عامة عن النظام الإحصائي في المملكة المتحدة، وكيف يتم دعم ذلك بصياغة الاستراتيجية كما جرى مناقشة كيفية عمل الاستراتيجية خلال السنوات الماضية بجعل النظام الإحصائي كيان مستقل، وإلى جانب توفير وسائل الراحة والموارد الأخرى من أجل تنفيذ سهل لإدارة البيانات والاستراتيجية، يمكن تطوير ثقافة البيانات بين الجميع من خلال مدونة قواعد الممارسة للإحصاءات وكذلك تتبع العمل بها، ومن أجل التنفيذ السلس للاستراتيجية الإحصائية، تم التأكيد على أربعة مبادئ هامة للدول التي تبحث عن الارتقاء بأنظمتها الإحصائية الرسمية (الشكل 2).

الشكل (1): المبادئ الاستراتيجية لهيئة الإحصاء البريطانية

وتؤكد هذه المبادئ على أن يكون النظام الإحصائي شاملاً (مع الأخذ في الاعتبار جميع الأفراد)؛ ومستدام (لجميع المبادرات المخطط لها)؛ وجذري (مواكب للاستكشاف) وطموح (إحصاءات أكثر صلة وفي الوقت الفعلي). وإلى جانب تسليط الضوء على النظام الإحصائي في المملكة المتحدة، تم طرح النمو الذي شهدته مهنة التحليل مؤخرًا وتأثيرها الوطني؛ ما يعني أن العرض التقديمي أشار إلى أنه نظرًا لاعتماد النظام الإحصائي الرسمي على المهنيين من جميع التخصصات، فيجب الحفاظ جيدًا على التخطيط الملائم بين المهنيين من مختلف القطاعات والكوادر للحصول على رؤى فعالة ومجدية. يمكن فهم مفهوم استراتيجية إدارة البيانات على أنه إطار العمل الذي يربط الأشخاص والعمليات في أي بيئة بيانات. وفي نفس السياق، يتم تنفيذ مهام مشرف البيانات والعمليات المتضمنة في إدارة البيانات بخريطة طريق صارمة يمكن أيضًا تسميتها بخريطة طريق استراتيجية البيانات. [2]

ثانيًا: السيد/ نيكولا شيرمان – هيئة الإحصاء البريطانية
تشغل نيكي شيرمان حاليًا منصب نائب مدير مساعد في أمانة السياسة المركزية لهيئة الإحصاء في المملكة المتحدة، وهي مسؤولة عن العلاقات الدولية. وتولت في السابق منصب رئيس الفريق القانوني لمكتب الإحصاء الوطني. ولمدة 15 عامًا، لعبت دورًا رائدًا في تطوير الإطار القانوني الإحصائي في المملكة المتحدة. وهي أيضًا رئيسة فريق عمل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا لتحديث التشريع الإحصائي.

عنوان العرض: استخدام البيانات والإشراف عليها وأخلاقياتها

نبذة مختصرة عن العرض:
أظهرت السيدة/ نيكولا الشكل الذي يجب به تطوير النظام الإحصائي الناجح من خلال استيعاب المفاهيم المهمة كالإشراف على البيانات وأخلاقيات إدارة البيانات. وللقيام بذلك، يجب أن يكون النظام الإحصائي الرسمي هيئة مستقلة تقوم بالإبلاغ دون أي محاباة أو خوف، مع إيلاء الأهمية للتعبير عن المصلحة العامة والتنسيق مع المنظمات الوطنية والدولية الأخرى. كما تم التأكيد على أن وظيفة النظام الإحصائي يجب أن تتجاوز جمع الإحصاءات، من خلال قياس الأداء لدعم بيانات الجودة في الوقت الحقيقي.

علاوة على ذلك، تم التأكيد على الحاجة إلى الاستراتيجية الإحصائية والمفاهيم الناشئة مثل خط البيانات وإطار العمل الخماسي للأمان (المشروع الآمن، والبيئة الآمنة، والأشخاص الآمنون، والبيانات الآمنة، والمخرجات الآمنة) المطلوب لتشجيع العمل البحثي رفيع الجودة والهيئة الأخلاقية المطلوبة لتعزيز هذه البيئة البحثية. وعلى الرغم من ذلك، دعت المداولات أيضًا إلى إنشاء هيئة لأخلاقيات البيانات الإحصائية تقوم بتنفيذ مجموعة من الأنشطة كما هو موضح في النقاط التي يتعين مراجعتها من قبل لجنة أخلاقيات البيانات / الإحصاء التالية:

- الصالح العام: التماس البيانات لها فوائد واضحة للمستخدمين وتخدم الصالح العام
- سرية وأمن البيانات: هوية صاحب البيانات (سواء كان شخصًا أو منظمة) محمية، ويتم الاحتفاظ بالمعلومات سرية وآمنة
- الأساليب والجودة: يتم مراعاة مخاطر وحدود التقنيات الجديدة كما يتوفر الإشراف الكافي بحيث تتوافق الأساليب المستخدمة مع معايير النزاهة والجودة المعترف بها
- الامتثال القانوني: توافق البيانات والأساليب المستخدمة مع القانون مثل قانون حماية البيانات وقانون حقوق الإنسان والقانون العام لسرية البيانات
- وجهات نظر الجمهور وإشراكه: يتم أخذ آراء الجمهور في الاعتبار في ضوء البيانات المستخدمة والفوائد المتصورة للبحث
- الشفافية: يتسم الوصول إلى البيانات واستخدامها ومشاركتها بالشفافية، ويتم توصيلها بوضوح ويمكن للجمهور الوصول إليها بسهولة

2 استراتيجية وخارطة طريق البيانات الحكومية، المشرف الأول على البيانات الحكومية، سبتمبر 2021.
https://www.data.govt.nz/leadership/strategy-and-roadmap/.

من المناقشات ودراسات الحالة التي طرحتها مجموعات العمل في الدورة الثالثة والخمسين للجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة، تم التأكيد على أنه يجب تعزيز بيئة تمكين البيانات في أي دولة، والتي يجب أن تشكل أخلاقيات البيانات عنصرًا مهيمنًا فيها. وفي هذه النقطة، تُعرَّف أخلاقيات البيانات بأنها تتجاوز التشريعات الحالية بشأن الخصوصية وحماية البيانات، مثل اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات، لتتناول المعالجة المسؤولة واستخدام البيانات في التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي[3]. بعد إدراكها لضرورة الحفاظ على أخلاقيات البيانات في جميع القطاعات مثل الصحة والهجرة وغيرها، بدأت العديد من الحكومات بالفعل في وضع استراتيجيات لأخلاقيات البيانات في مجال البيانات المعني[4][5][6]. وبشكل عام، أعادت العروض التقديمية التي تم طرحها في الدورة التأكيد على ضرورة تشكيل مكتب إحصائي وطني وأنظمة قوية لإدارة البيانات7، والتي لا تعمل فقط بشكل مستقل من خلال تأطير السياسات والخطط والإجراءات الإحصائية، ولكنها تلعب أيضًا دور قلب نظام البيانات الوطني. فضلًا عن ذلك، يُقترح أن يقوم المكتب الإحصائي بواجباته كموجه رئيسي لمعايير جودة البيانات لجميع البيانات العامة. ونظرًا لأن الإحصاءات تعكس الأشخاص الذين تحصيهم، فيجب تعزيز الثقة والحفاظ على ملاءمة البيانات لجميع السكان كقاعدة للسياسات والبرامج.

3 https://en.unesco.org/inclusivepolicylab/analytics/no-trust-no-data-%E2%80%93-how-digital-development-depends-ethics
4 https://unece.org/sites/default/files/2021-11/HLG2021_Survey%20on%20Ethics%20management%20results.pdf
5 https://unece.org/sites/default/files/2021-11/S2_1_UnitedKingdom_Centre_for_Applied_Data_Ethics.pdf
6 United Nations Statistical Commission. E/CN.3/2022/5.
7 Tata Trusts. (2019). India's First City Data Officer Recounting Our Learnings and Experiences from Pune.

اعتمـــاد التوصيـــات وفقـــاً لجلســـات ورشـــة العمـــل

الجلسة الثانية: استخدام البيانات في قياس التقدم المحرز

تعزيز الإحصاءات الرسمية والبيانات الإدارية لقياس التقدم المحرز في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وتوجيه السياسات المتعلقة بالأطفال

1. الاستثمار في الإمكانات غير المستكشفة للبيانات الإدارية وأنظمة معلومات إدارة القطاعات والانتقال إلى رصد ومتابعة المؤشرات الاجتماعية الرئيسية في الوقت الحقيقي.

2. كان لجائحة كوفيد19- في عام 2020 تأثيرها العميق على أداء النظم الإحصائية التقليدية، فكانت هناك حاجة ملحة لاتباع نهج مبتكرة للرصد وجمع البيانات، وللاستثمار في تعزيز النظم الإحصائية الوطنية، وتحديد أولويات الاستثمارات ووضع معايير مرجعية لإنتاج البيانات بشكل فعال وإتاحتها في الوقت المناسب للشخص المناسب.

3. الوفاء بمتطلبات أهداف التنمية المستدامة 2030 واستراتيجيات التنمية الوطنية، سيتعين على الأنظمة الإحصائية الوطنية اعتماد تقنيات جديدة والتوسع في نطاق عملها؛ دون إغفال الأهمية الخاصة لدمج البيانات الجغرافية المكانية مع المصادر التقليدية للبيانات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. علاوة على ذلك، يمكن دمج عمليات رصد الأرض من الأقمار الصناعية والطائرات أو غيرها من أجهزة الاستشعار عن بعد مع بيانات الموقع الجغرافي من التعدادات أو المسوحات أو المصادر الأخرى؛ كما يمكن بعد ذلك تحليل هذه البيانات ومعالجتها من خلال أنظمة المعلومات الجغرافية.

تحسين القياس وتحقيق الأثر من خلال أنظمة المعلومات الصحية الوطنية المعزز

4. تعزيز أنظمة البيانات لتوليد البيانات بُغية رصد غايات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة، لا سيما بشأن بيانات الوفيات المصنفة حسب السبب، والمحددات الصحية، والمخاطر وأسباب المرض، إضافة إلى بيانات رصد المكونات الرئيسية للتغطية الصحية الشاملة.

5. تعزيز القدرة المستدامة على تنفيذ التدخلات الرئيسية على أرض الواقع بهدف تحسين نظم المعلومات الصحية بما يشمل القدرة على إجراء المسوحات السكانية وتحليل البيانات واستخدامها لتوجيه القرارات الآنية والقائمة على الأدلة.

6. إشراك الشركاء من الداخل والخارج لتحسين القدرة الإحصائية وزيادة توافر البيانات وضمان الجودة والإبلاغ عن البيانات المتعلقة بالصحة مع مستويات التصنيف ذات الصلة.

تحسين الوصول إلى البيانات المتعلقة بالصحة وتعزيز تبادل البيانات من خلال التعامل مع البيانات باعتبارها منفعة عامة عالمية.

7. دور البيانات في رصد تأثير تغير المناخ والتنبؤ به

8. في حين أن البيانات المتسقة عالميًا مهمة لتحديد المعايير والمقاييس المرجعية، ينبغي تعزيز جمع البيانات بالمكونات والعناصر والأدوات والخبرة المحلية وزيادة التعاون الدولي للتغلب على الحواجز التي تعترض جمع البيانات والتحقق منها ورصد تغير المناخ في البلدان النامية خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

9. تضطلع وكالات التنمية الدولية بأدوار جوهرية في تقديم المساعدة التقنية للتغلب على الحواجز التي تعترض سبيل انسياب واستيعاب تقنيات الاستشعار عن بعد القادرة على تمكين السلطات الإحصائية في جميع أرجاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من اكتشاف ممارسات انبعاثات غازات الدفيئة لدى المشغلين ومراقبتها وقياسها بشكل أفضل.

10. دعوة مكاتب الإحصاء الوطنية والأعضاء الآخرين في النظم الإحصائية الوطنية للقيام بدور نشط في توفير المعلومات المتعلقة بالأحداث الخطرة والكوارث، وتحديد الخطوات العملية اللازمة لهذه المنظمات، بالتنسيق مع الوكالات الوطنية المسؤولة عن إدارة مخاطر الكوارث، من أجل دعم أفضل جهود إدارة مخاطر الكوارث. مراعاة متطلبات الرصد والإبلاغ لإطار للحد من مخاطر الكوارث، وجدول أعمال التنمية المستدامة 2030 بالأمم المتحدة، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

استخدام مصادر البيانات البديلة للتحليلات الاجتماعية والاقتصادية السريعة: الدروس المستفادة من جائحة كوفيد- 19

11. لعل أحد الدروس المستفادة من جائحة كوفيد19- هي أن مصادر البيانات البديلة مهمة للتحليلات الاجتماعية والاقتصادية السريعة لتحديد التكلفة الاقتصادية.

12. إن نشر أداة الاستشعار عن بعد المعتمدة على التصوير بالأقمار الصناعية ومركز بيانات SURGE مهمان للتخطيط قبل وقوع الكوارث وللتقييم بعد الكوارث، وتقدير العواقب الاقتصادية وتأثير الاقتصاد الكلي على الناتج المحلي الإجمالي وكشف الأضرار التي لحقت بالمباني.

13. تسمح البيانات متعددة الأبعاد بنمذجة البيانات

1. وعرضها بأبعاد متعددة واكتشاف الرؤى الخفية، وهو أمر مهم في تحديد من تخلف عن الركب.

إعداد بيانات عالية الجودة عن القضايا ذات الأولوية في مجال العمل

2. جمع البيانات عالية الجودة ونشرها في الوقت المناسب، وتوحيد البيانات المجمعة، وشمولية البيانات من العوامل الأساسية للنهوض بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال وضع معايير العمل الدولية.

3. نشر البيانات الجزئية (microdata) المحمية لمسوح القوى العاملة في جميع البلدان لسد فجوات البيانات.

الجلسة الثالثة: مستقبل الإحصاءات الاقتصادية (الإشراف والشبكات ونظم البيانات)

الإشراف والإدارة

4. قد تصبح مكاتب الإحصاء الوطنية بمثابة القاطرة المركزية والشريك الموثوق به تحديث إنتاج الإحصاءات الاقتصادية ودمج البيانات من مصادر مختلفة مع ضمان جودة الإحصاءات والخصوصية والسرية.

5. ينبغي أن تعالج مكاتب الإحصاء الوطنية احتياجات المستخدمين في تحديد أولويات تحديث نظام الإحصاءات الاقتصادية بما في ذلك تحديث نظام الحسابات الوطنية لعام 2025 والأنظمة والتصنيفات ذات الصلة بالإحصاءات الاقتصادية، واستحداث مؤشرات اقتصادية لرصد استراتيجية التنمية الوطنية، وقياس التقدم المحرز في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 واستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2023-2030

6. إدارة البيانات هي المفتاح لمساعدة الحكومة على إدارة تدفقات البيانات الداخلية والخارجية، فهي تعمل على المواءمة بين الأشخاص والعمليات والتكنولوجيا للمساعدة على فهم البيانات لتحويلها إلى أصول حكومية.

نظم البيانات

7. سعيًا لتحقيق نهج شامل ومتكامل لاستخدام الحجم الهائل من البيانات التي تتطلبها الحكومات في الوقت الحالي، يجب استكشاف هياكل ونظم البيانات الحديثة وتنفيذها على أساس حالات الاستخدام المحددة مع التركيز على ضمان أن نظام بيانات المؤسسات يصلح للغرض والمنفعة.

الشبكات والشراكات

8. نظرًا للطبيعة المترابطة لجميع المؤسسات والمنظمات في عالم اليوم، يمكن استخدام بنية موحدة، ولكن منسقة مركزيًا، لتعزيز ودعم مهمة البيانات وفائدتها في العمليات والأنشطة الحكومية وتؤدي إلى تحقيق قدر أكبر من النجاح في تبني تقنيات البيانات الضخمة لصنع السياسات في الوقت المناسب، واتخاذ القرارات في الوقت الفعلي، والمساعدة في تحديد الفرص الناشئة والاستجابة للمواقف الطارئة وغير المتوقعة. حوكمة البيانات هي المفتاح لمساعدة الحكومة على إدارة تدفقات البيانات الداخلية والخارجية حيث تعمل على المواءمة بين الأشخاص والعمليات

1. والتقنيات للمساعدة على فهم البيانات لتحويلها إلى أصول حكومية.

2. في ثقافة البيانات الجديدة، سيتعاون جهاز التخطيط والإحصاء بدولة قطر مع مجموعة كبيرة من الشركاء من الوزارات والقطاعات الخاصة والأوساط الأكاديمية ومراكز البحوث والمنظمات غير الحكومية لإنتاج بيانات محل الثقة للارتقاء بعملية اتخاذ القرار من جانب الحكومة والشركات والجمهور بوجه عام. علاوة على ذلك، سيقوم مكتب الإحصاء الوطني والشركاء بتثقيف المجتمع بكيفية تفسير البيانات المنشورة بشكل صحيح، بجملة أمور من بينها استخدام تصورات البيانات ورواية القصص

3. يترأس مكتب الإحصاء الوطني فريق العمل واللجان المعنية بتحديث الإحصاءات الاقتصادية وتفعيل آليات مراجعة الأدلة الإرشادية.

الجلسة الرابعة: الدقة في التنمية المستدامة باستخدام الذكاء الاصطناعي

رسم خرائط مواقع المدارس باستخدام الذكاء الاصطناعي وصور الأقمار الصناعية عالية الدقة لدعم مبادرة جيجا Giga

4. تم اختبار الذكاء الاصطناعي ليحل محل الجهود البشرية في جمع المعلومات أو ليكملها. ومن خلال الجمع بين استخدام الذكاء الاصطناعي والمدخلات البشرية، يمكننا بناء نظام جاهز للعمل وقابل للتطوير من أجل تقليص الجهود البشرية المبذولة وتوفير الوقت لجمع البيانات والتحقق من صحتها.

5. على جهاز التخطيط والإحصاء بدولة قطر أن يعمل بالشراكة مع معهد قطر لبحوث الحوسبة والشركاء الآخرين لتطوير نظام ذكاء اصطناعي قابل للتطوير: نظام يعمل دون أن يعتريه أي اختلاف إذا ما جرى استخدامه في العالم المتقدم أو المتخلف على السواء.

على جهاز التخطيط والإحصاء بدولة قطر أن يدعم سياسة المصدر المفتوح للبيانات والخوارزميات وأن يروج لها سعيًا لتعزيز التعاون على تطوير نظام ذكاء اصطناعي قابل للتطوير.

6. استخدام الاستشعار عن بعد لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة واكتشاف الفيضانات

7. دمج مصادر البيانات الجديدة كالبيانات الجغرافية المكانية لدعم الإبلاغ جيد التوقيت والمتكرر والمفصل عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وسد الثغرات في الإحصاءات الرسمية، لا سيما في المناطق النائية.

8. تحتاج مكاتب الإحصاء الوطنية إلى وضع آليات التنسيق المطلوبة مع الوكالات الوطنية الأخرى التي لديها صلاحيات توفير البيانات.

تحتاج مكاتب الإحصاء الوطنية أيضًا إلى تمكين موظفيها من استخدام وإنتاج مصادر بيانات جديدة وتحقيق التكامل فيما بينها.استخدام الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لرصد التقدم العالمي نحو أهداف التنمية المستدامة

9. الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة (مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي ومعالجة اللغات الطبيعية والرؤية الحاسوبية) واعتماد مصادر بيانات غير تقليدية (مثل وسائل التواصل الاجتماعي، وأجهزة الاستشعار، وصور الطائرات بدون طيار) لتتبع ورصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني.

يؤدي هذا الاستثمار إلى تحسين النتائج وزيادة الجودة وتقليل التكلفة وتوفير الوقت لمن يتتبعون ويرصدون تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في تلك البلدان.

رصد أهداف التنمية المستدامة والذكاء الاصطناعي

10. يطرح الفهم المتطور للتنمية المستدامة تحديات جديدة، مما يزيد من مستوى التعقيد، بالنسبة لصانعي القرار في مجال التنمية، ولذلك يجب على المجتمع الإحصائي استكشاف طرق جديدة للاستجابة لهذه المطالب من خلال تحديد كيفية استخدام البيانات الضخمة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي / التعلم الآلي لدعم اتخاذ القرار. ويجب أن يشمل ذلك معالجة الآثار السلبية المحتملة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي / التعلم الآلي.

11. بتعزيز توافر البيانات والقدرات التحليلية، يجب تزويد صانعي القرار بالأدوات اللازمة للانتقال إلى سياسات الجيل التالي التي توفر طرقًا أكثر كفاءة ومرونة لتسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الجلسة الخامسة: تحديث نظام البيانات الإحصائي

تحديث التشريعات الإحصائية والتنسيق داخل النظم الإحصائية الوطنية

12. تبني ثقافة البيانات المفتوحة لضمان ثقة الجمهور في تسهيل الوصول إلى المعلومات المتاحة للعامة بدعم من تشريعات إحصائية قوية بما يتوافق مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية وأفضل الممارسات الدولية الأخرى من خلال آلية تنسيق فعالة داخل الأنظمة الإحصائية الوطنية.

13. استكشاف فرص التعاون بين النظام الإحصائي الوطني بصفته المنسق للنظم الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية ذات الصلة من أجل المساهمة في جهود تحديث التشريعات الإحصائية وإضفاء الطابع المؤسسي على التنسيق داخل النظام الإحصائي الوطني وتعزيز ثقافة البيانات المفتوحة.

الدليل الإحصائي في تطور نظام البيانات

14. تعزيز الهيكل التشريعي والمؤسسي لمنتجي البيانات على الصعيد الوطني بما يضمن دور المكاتب الإحصائية الوطنية في قيادة تحديث نظام البيانات الإحصائي وزيادة كفاءة التعاون والتنسيق بين منتجي البيانات ومستخدميها (كصانعي السياسات والباحثين والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني والجمهور وما إلى ذلك).

15. ضمان توافر البيانات الإحصائية الموثوقة ورفيعة الجودة ووثيقة الصلة في الوقت المناسب لجميع المستخدمين.

16. تعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية ومنتجي البيانات الآخرين على رصد التقدم المحرز في المبادرات الوطنية والدولية كاستراتيجيات التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

17. تشجيع استخدام التقدم المتزايد في التكنولوجيا من أجل تجميع ومعالجة وتحليل ونشر بيانات رسمية عالية الجودة وموثوقة لصانعي السياسات في الوقت المناسب.

18. تيسير استخدام مصادر البيانات والأساليب والأدوات الجديدة لاستكمال المصادر التقليدية من أجل تحسين توقيت وتغطية وجودة البيانات الرسمية من خلال التعاون والشراكة والدعم الفني ودعم القدرات وتبادل المعلومات.

الجلسة السادسة: الإشراف على البيانات، وإدارتها، واستراتيجياتها

توصيات بشأن إدارة البيانات والإشراف عليها

19. يجب على المكاتب الإحصائية الوطنية إعادة النظر في حوكمة البيانات الوطنية، مما قد يؤدي إلى تغييرات في قانون الإحصاء الوطني. وعلى المستوى الدولي، يجب على اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة إعادة التفكير في المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية التي قد تكون ضرورية أو ربما مكملة لمبادئ مجتمع البيانات الأوسع.

20. تحتاج مكاتب الإحصاء الوطنية إلى تولي زمام القيادة باعتبارها الجهة المشرفة على البيانات الوطنية، وممارسة منهجيات استباقية لتطوير حوكمة البيانات وأطر البيانات، والتواصل الفعال مع أصحاب المصلحة. وتماشيًا مع تزايد استخدام مصادر البيانات الإضافية، يجب تقييم حماية الخصوصية بشكل منهجي، حيث قد تكون تقنيات الحفاظ على الخصوصية مفيدة للغاية.

21. ينبغي أن تتلقى مكاتب الإحصاء الوطنية تدريبًا مستمرًا على الأساليب الجديدة والتكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك علم البيانات. كما ينبغي أن تتوسع مكاتب الإحصاء الوطنية تدريجيًا في قوتها العاملة بتوظيف علماء ومهندسي ومحللي البيانات.

إخلاء مسؤولية: إن الآراء والأفكار المعبر عنها في ورشة العمل الإقليمية هذه لا تعكس بالضرورة وجهات نظر جهاز التخطيط والإحصاء.

آراء المشاركين في ورشة العمل الإقليمية

في نهاية ورشة العمل (اليوم الثاني) تم نشر رمز الاستجابة السريعة QR Code على الطاولات التي يجلس عليها الحضور، وطُلب منهم ملء استمارة التقييم عبر الإنترنت عبر برنامج "نماذج جوجل"، ويتكون النموذج من 4 أسئلة قياس رئيسية. وقد تلقينا رد 49 مشاركًا على استمارة التقييم عبر الإنترنت والتي كانت نتائجها كالتالي:

س 1: على مقياس من (1-5)، ما مدى رضاك عن محتوى الورشة؟

حيث تعني الدرجة (5) مستوى عالٍ من الرضا

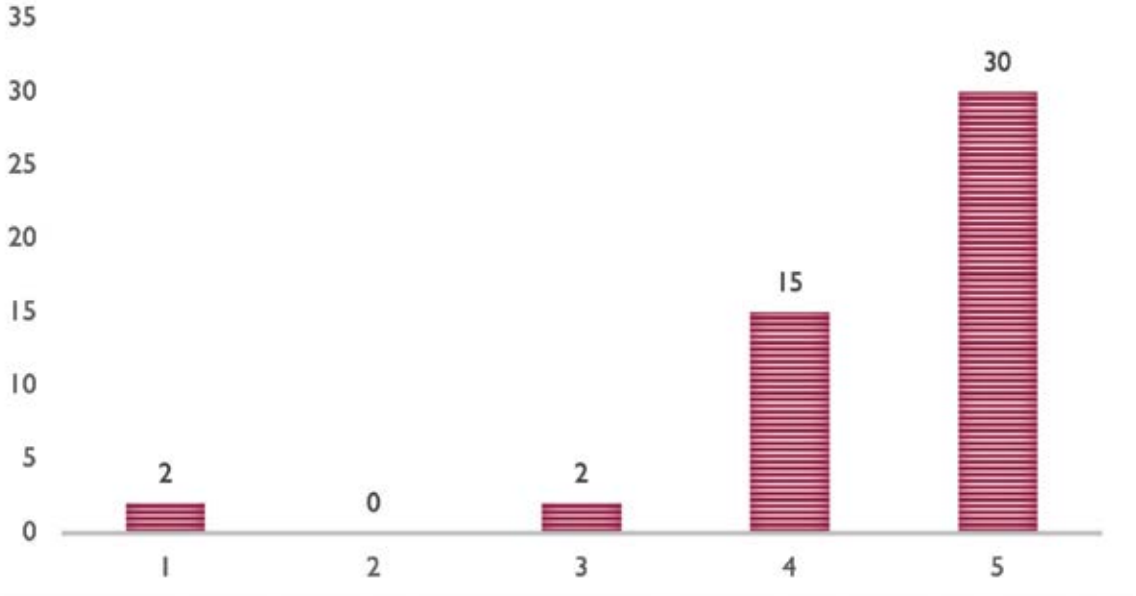

حيث تعني الدرجة (5) أن المحتوى مناسب ومفيد للغاية

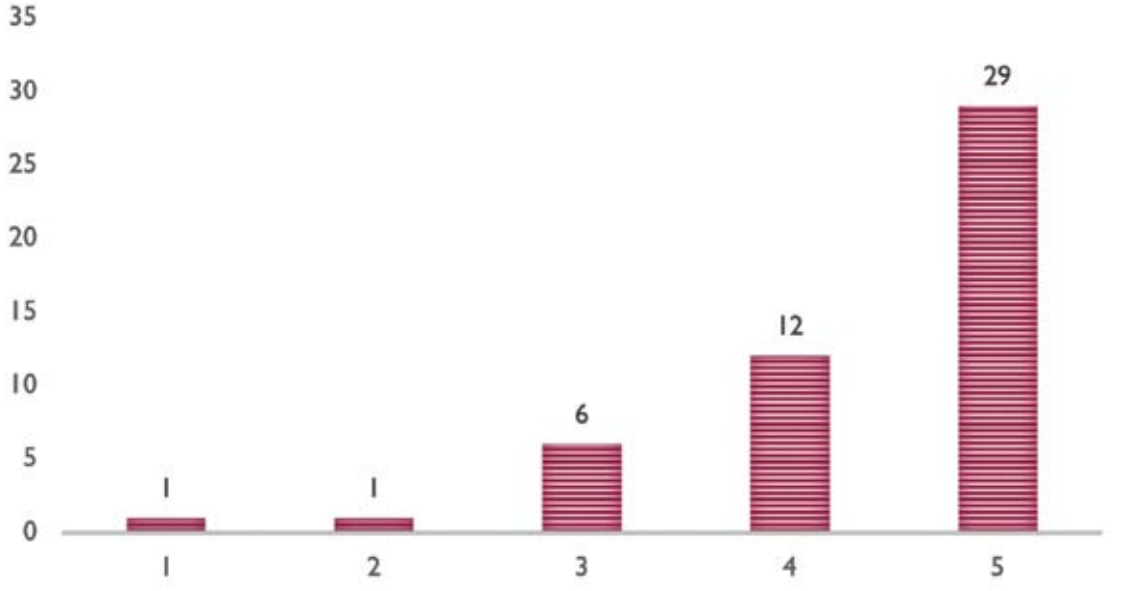

س 3: يرجى تقييم المحتوى التالي لورشة العمل وفقًا لمستوى رضاك.

حيث تعني الدرجة (5) مستوى عالٍ من الرضا

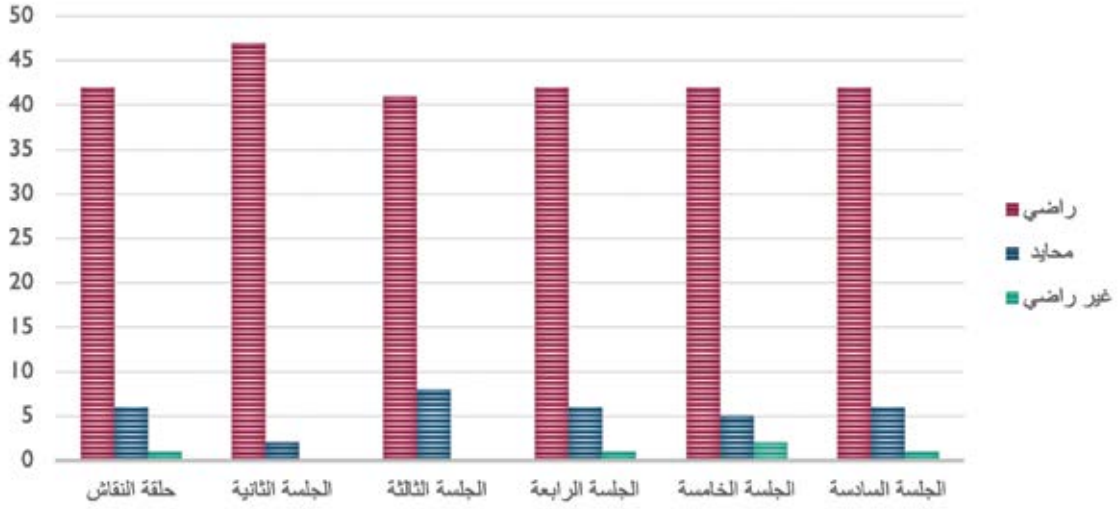

س 4: أي اقتراحات إضافية بخصوص الجلسات أو جدول الأعمال العام؟

(سؤال مفتوح)

المواضيع	الـرد
النشاط	"نعم... مقترح لتحسين ورش العمل المستقبلية بإضافة أنشطة فرعية وزيادة أوقات المناقشات"
الوقت	"يجب تحسين إدارة الوقت" " المدة المخصصة للجلسات قصيرة، مقارنة بحجم المعلومات التي تناولتها ورشة العمل، ونوصي بزيادة عدد الايام او تنظيم الورشة على فترتين صباحية ومسائية، او تقليل عدد المتحدثين في الورشات المستقبلية" " الوقت لا يكفي للجلسات، كان يمكن تنظيمها على مدار ٣ أيام لان محتوى الجلسات قيم ويحتاج الى وقت أكثر" " فترة المناقشات قصيرة نظرا لكثرة الاوراق ... كنت اتمني وجود ورقة عن نظم المعلومات الجغرافية في قطر" " التأخير وعدم الالتزام بالوقت المحدد...."
التجربة المحلية	"وددت لو تم عرض انجازنا الوطني فيما يتعلق بوابة التنمية المستدامة على موقع الجهاز وعكس نتائج التعداد على الخرائط الجغرافية"
المسائل الفنية	"ضرورة تحسين الترجمة الفورية وسماعها بشكل أوضح"

الملحق (1): جدول الأعمال

الملحق (1): جدول الأعمال

اليوم الأول: الأربعاء،21 سبتمبر 2022	
09:00 - 08:00	التسجيل
09:15 - 09:00	**الترحيب بالحضور، وافتتاح الورشة:** كلمة سعادة الدكتور/ صالح بن محمد النابت، رئيس جهاز التخطيط والإحصاء. كلمة السيد/ ستيفان شوينفيست، مدير شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة UNSD.
09:25 - 09:15	**التعريف بورشة العمل والمخرجات المتوقعة** الدكتور أحمد حسين
الجلسة الأولى	**رئيس الجلسة: سعادة السيد/ محمد عبد العزيز النعيمي، مساعد رئيس جهاز التخطيط والاحصاء** **الحلقة النقاشية: توفير البيانات من أجل تعزيز الأثر الإنمائي: لماذا نحتاج إلى الاستثمار في البيانات**
11:00 - 09:25	1. السيدة/ مشاعل علي الحمادي - وزارة الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات 2. الشيخ الدكتور/ محمد بن حمد آل ثاني - وزارة الصحة العامة 3. الدكتور/ خالد النعمة - معهد الدوحة الدولي للأسرة 4. الدكتور/ محمد بن سيف الكواري - اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان 5. السيد/ محمد علي الغامدي - جمعية قطر الخيرية
11:10 - 11:00	استراحة
الجلسة الثانية	**رئيس الجلسة: الدكتور/ خالد علي القره داغي، مدير إدارة نظم المعلومات ومستشار مكتب سعادة رئيس جهاز التخطيط والإحصاء** **عنوان الجلسة: استخدام البيانات في قياس التقدم المحرز**
11:10 - 11:20	تعزيز الإحصاءات الرسمية والبيانات الإدارية لقياس التقدم المحرز في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وتوجيه السياسات المتعلقة بالأطفال السيد/ ليوناردو مينشيني - اليونيسف (UNICEF)
11:30 - 11:20	تحسين القياس وتحقيق الأثر من خلال أنظمة المعلومات الصحية الوطنية المعززة الدكتور/ هنري فيكتور - منظمة الصحة العالمية (WHO)
11:40 - 11:30	استخدام مصادر البيانات البديلة للتحليلات الاجتماعية والاقتصادية السريعة: الدروس المستفادة من COVID-19 الدكتور/ فيتو إنتيني - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) (المشاركة عن بعد)
11:50 - 11:40	اعداد بيانات عالية الجودة عن القضايا ذات الأولوية في مجال العمل السيد/ إيف بيراريديل - منظمة العمل الدولية (ILO) (المشاركة عن بعد)
12:00 - 11:50	مناقشات
12:15 - 12:00	استراحة قهوة وصلاة
الجلسة الثالثة	**رئيس الجلسة: الدكتورة/ وفاء أبو الحسن، رئيسة قسم الإحصاءات الاقتصادية والبيئية في الإسكوا** **عنوان الجلسة: مستقبل الإحصاءات الاقتصادية (الإشراف والشبكات ونظم البيانات)** **لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)**
12:30 - 12:15	1. بناء نظام بيانات حديث - الفرص والتحديات الدكتور / كونراد بيسندورفر- الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية (GASTAT) (المشاركة عن بعد)
12:45 - 12:30	2. تطوير مسؤولية الإشراف على البيانات وشبكات النظم للإحصاءات الاقتصادية في المنطقة العربية: التحديات والفرص الدكتور / صالح الكفري - الاحصاء الفلسطيني (المشاركة عن بعد)
13:00 - 12:45	بناء منظومة بيانات حديثة - أفضل الممارسات من تجربة "الإسكوا" السيد/ أحمد العوا - لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)
13:15 - 13:00	التجربة الكندية في دور شبكات الإحصاءات الاقتصادية ومسؤوليتها في الإشراف على البيانات. السيد/ جريج بيترسون - ادارة الاحصاء الكندية (المشاركة عن بعد)
13:30 - 13:15	مناقشات
13:35 - 13:30	اختتام فعاليات الورشة لليوم الأول
14:00 - 13:35	الغداء

اليوم الثاني: الخميس، 22 سبتمبر 2022	
08:30 - 08:40	افتتاح اليوم الثاني، وتلخيص فعاليات اليوم الأول
الجلسة الرابعة	**رئيس الجلسة: الدكتور/ محمد عمران، عالم أول في معهد قطر لبحوث الحوسبة** **عنوان الجلسة: الدقة في التنمية المستدامة باستخدام الذكاء الاصطناعي** **معهد قطر لبحوث الحوسبة QCRI**
08:40 - 08:55	رسم خرائط مواقع المدارس باستخدام الذكاء الاصطناعي وصور الأقمار الصناعية عالية الدقة لدعم مبادرة جيجا **الدكتور/ دوهيونج كيم - اليونيسف (UNICEF)**
08:55 - 09:10	استخدام الاستشعار عن بعد لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة واكتشاف الفيضانات **الدكتورة/ وفاء أبو الحسن - الاسكوا (ESCWA)**
09:10 - 09:25	استخدام الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لرصد التقدم العالمي نحو أهداف التنمية المستدامة **الدكتور/ علاء الدين شاموج - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)**
09:25 - 09:40	رصد أهداف التنمية المستدامة والذكاء الاصطناعي **الدكتور/ غونزالو بيزارو - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)**
09:40 - 09:50	مناقشات
الجلسة الخامسة	**رئيس الجلسة: الدكتورة/ شريفة العمادي، المدير التنفيذي لمعهد الدوحة الدولي للأسرة** **عنوان الجلسة: تحديث النظام الإحصائي**
09:50 - 10:05	1. توثيق المساعدات المقدمة من طرف منظمات المجتمع المدني: الإطار العام، والتحديات والمتطلبات: تجربة قطر الخيرية **السيد/ محمد علي الغامدي - جمعية قطر الخيرية**
10:05 - 10:20	2. الجهود المبذولة في تحديث التشريعات الإحصائية والتنسيق ضمن النظم الإحصائية الوطنية: منظور إقليمي **الدكتور/ أتيلا كرمان - منظمة التعاون الإسلامي (سيسرك)**
10:20 - 10:35	3. دعم أجندة دول مجلس التعاون الخليجي بالأدلة الإحصائية في نظام بيانات متطور - الآفاق والتحديات **الدكتور/ صلاح المزاحمي- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**
10:35 - 10:40	استراحة
10:40 - 10:55	4. أهمية البيانات في توجيه أنشطة البنك الإسلامي في دول الأعضاء البالغ عددها 57 دولة **السيد/ أبو كمارا - معهد البنك الإسلامي للتنمية IsDB**
10:55 - 11:10	5. الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاء ودورها في دعم قدرة الأجهزة الإحصائية على إدارة البيانات والتحكم فيها من أجل التنمية **السيد/ هادي السعيدي - المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية (المشاركة عن بعد)**
11:10 - 11:25	6. دور البيانات في رصد تأثير تغير المناخ والتنبؤ به **الدكتور/ داميلولا أولاويي - جامعة حمد بن خليفة**
11:25 - 11:35	مناقشات
11:35 - 11:55	استراحة قهوة وصلاة
الجلسة السادسة	**الرئيس الجلسة: الدكتورة/ جولييت إبراهيم، مدير إدارة الصحة الإلكترونية وزارة الصحة العامة قطر** **عنوان الجلسة: مسؤولية الإشراف على البيانات وإدارتها واستراتيجياتها**
11:55 - 12:10	إدارة البيانات والإشراف عيها: ما هو دورها في تسهيل عمل نظام الإحصاء الوطني؟ تجربة ماليزيا **السيد/ وان محمد شهرالنيزام - دائرة الإحصاء الماليزية DOSM**
12:10 - 12:25	استخدام البيانات (اخلاقيات استخدام البيانات والاشراف عليها) **السيدة/ نكولا شيرمان - هيئة الإحصاء البريطانية**
12:25 - 12:40	3. حوكمة البيانات واستراتيجياتها **السيد/ روبيبرت بمبستيد - هيئة الإحصاء البريطانية**
12:40 - 12:50	مناقشات
الجلسة السابعة	**رئيس الجلسة: الدكتور أحمد حسين - جهاز التخطيط والإحصاء** **اعتماد التوصيات**
12:50 - 13:15	مناقشات واعتماد التوصيات
13:15 - 13:20	اختتام فعاليات الورشة سعادة السيد/ محمد عبد العزيز النعيمي، مساعد رئيس جهاز التخطيط والاحصاء
13:20 - 14:00	الغداء

الملحق (2): مذكرة المعلومات

الملحق (2): مذكرة المعلومات

مما لا شك فيه أن تعميم عملية الرقمنة في مختلف جوانب الاقتصاد الوطني والحياة اليومية سيؤدي إلى حدوث تغييرات جذرية في طبيعة وحجم البيانات المتعلقة بالتطورات الاجتماعية والاقتصادية. وهذا التعميم يتغير حاليًا، مع تجاوز الطلب نطاقه التقليدي. فالبيانات يتم توليدها بشكل أساسي في كل مكان: عن طريق استخدام الأجهزة المحمولة، ونظام تحديد المواقع العالمي (GPS) ، وأجهزة الاستشعار الأخرى، والأجهزة المنزلية، والمركبات الفضائية، والشبكات الاجتماعية. كما أصبحت تركيبة هذه البيانات أكثر تنوعًا، ويتم تحديثها باستمرار. ويمكن أن تكون مصادر البيانات هذه مفيدة لأغراض السياسات المتعلقة بتطوير استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة لدولة قطر؛ ودمج ورصد عملية تنفيذ أهداف أجندة التنمية المستدامة 2030

كما أن نطاق مصادر البيانات في توسع مستمر، جنبًا إلى جنب مع أنواع البيانات المتولدة، بما في ذلك الخصائص الكمية والنوعية المشتركة للعديد من الأشياء أو العمليات أو الظواهر، والتنسيقات النصية والسمعية والمرئية، وغيرها من الصيغ «التكنولوجية». ويمكن للبيانات الجديدة أن تكمل نتائج الملاحظات السابقة أو تحسنها، أو حتى تغيرها جذريًا. وبسبب معدل نمو العمليات العالمية وزيادة تعقيدها، تغير دور الإحصاءات الرسمية بشكل كبير. وقد رحب تقرير الدورة الثالثة والخمسين للجنة الإحصائية للأمم المتحدة بمقترح الفريق العامل المعني بإدارة البيانات، وأعرب عن تقديره للعمل المنجز. وأوصى **«بوضع إطار يحدد تعريف وتطبيق مفهوم الإشراف على البيانات، ومزايا إسناد دور مشرف البيانات إلى المكتب الإحصائي الوطني».**

توسيع دور الإحصاءات الرسمية

لقد سلطت جائحة كوفيد 19 الضوء على الاعتراف المتزايد لدى صانعي القرار في دولة قطر بأهمية المعلومات التفصيلية الموثوقة لإدراك العديد من القضايا التي تواجه استراتيجيات التنمية الوطنية. وهناك حاجة ماسة إلى منظومة بيانات مرنة وفعالة، حيث إن المشكلات الملحة والأحداث الحرجة غالبًا ما تحدث بشكل غير متوقع. وعلى الشراكات الجديدة وذات المنفعة المتبادلة لتسهيل عملية ربط البيانات الواردة من المؤسسات المختلفة. ويجب أخذ الدور الموسع للإحصاءات الرسمية في الاعتبار، مع تهيئة الحوكمة والإشراف على البيانات في المجتمع الرقمي. ومن المهم أن يعكس قانون الإحصاء الحالي احتياجات النظام الإحصائي الوطني الرقمي الحديث، ومعالجة الفجوات في البيانات من خلال توسيع العلاقات وتعميقها مع مختلف الوزارات والمؤسسات والجامعات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

وسيعقد جهاز التخطيط والإحصاء مناقشات مع الشركاء الوطنيين حول كيفية مشاركتهم في وضع استراتيجية البيانات الوطنية، وتشجيعهم على مراجعة جودة البيانات المنتجة من قبلهم، لاسيما بالنسبة للمصادر الإدارية. وقد أصبح نطاق عمل جهاز التخطيط والاحصاء يتوسع مع توافر مصادر بيانات جديدة وتغير توقعات المجتمع فيما يتعلق بما يمكن أن توفره بيانات وإحصاءات المعلومات الجديدة. لذا، يجب توسيع إطار الإحصاءات الرسمية ليشمل الدور الجديد للجهاز.

ومن المؤكد أن الابتكار الذي تغذيه البيانات يمكن أن يشكل أحد الركائز الرئيسية، حيث يمكن من الحصول على مزايا تنافسية إضافية. وهذا هو بالضبط ما يدعونا إلى وضع استراتيجية للبيانات، مع الأخذ في الاعتبار تطوير مستودع البيانات لنشر بيانات يمكن الوصول إليها للقيام بالتحليل، والتنبوء، وتحسين وضوح وتماسك الاتصال من أجل اتخاذ قرارات أفضل.

أهداف الورشة:

1. تسليط الضوء على منظومة البيانات الوطنية لتلبية الاحتياجات من البيانات والمعلومات الناشئة بما يحقق الرخاء والرفاهية للمجتمع.
2. التركيز على دور جهاز التخطيط والإحصاء في عمليات الحوكمة، والإشراف على البيانات، واستراتيجياتها.
3. ترسيخ ثقافة جيدة مبنية على البيانات لاتخاذ قرارات سليمة، دعماً لاستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة، وإدراكاً لأهمية الشراكة الوطنية في إنتاج ونشر واستخدام الإحصاءات والبيانات في السياسات القائمة على الأدلة.

النتائج المتوقعة:

1. بعد انتهاء ورشة العمل، يتوقع من المشاركين أن:
2. يحصلوا على المعارف والممارسات المتعلقة بالدور المتغير للإحصاءات الرسمية في دولة قطر وانعكاساته.
3. يتبادلوا المعلومات والممارسات والتقنيات لدعم الدور المتغير الجديد للإحصاءات الرسمية في دولة قطر وانعكاساته على استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة.
4. يكتسبوا رؤية واضحة حول أهمية حوكمة البيانات، والإشراف عليها، واستراتيجية البيانات لجهاز التخطيط والإحصاء ولمنظومة البيانات في دولة قطر.

المشاركون:

ستعقد ورشة العمل بحضور شخصي، بالشراكة مع المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية ومنظمات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. وستتم دعوة عدد من الخبراء الوطنيين والإقليميين والدوليين للمشاركة. وستعقد الورشة في الدوحة خلال الفترة من 21-22 سبتمبر 2022. وستكون اللغة الرسمية للورشة هي اللغة العربية، مع ترجمة فورية من وإلى الإنجليزية طوال جلسات ورشة العمل. وسيتم بث الورشة عبر منصات التواصل الاجتماعي.

جهـــاز التخطيـــط والإحصـــاء
Planning and Statistics Authority
State of Qatar • دولـــة قطـــر

www.psa.gov.qa psaqa psa_qatar